



---

# القانون الدولي والبعث الأمني والأستراتيجي والتأريخي، للممرات المائتة العربية

---

أ.د. فتر زين الحسن الناصري

جهة النشر جامعة الملكة أروى

copyrights©2012

# القانون الدولي

والبعد الأمني والأستراتيجي والتأريخي، للممرات المائية العربية

إعداد

الأستاذ الدكتور

فخر زين الحسن الناصري  
رئيس قسم القانون الدولي العام  
كلية القانون والدراسات القضائية  
جامعة لاهاي الدولية  
8 شباط 2011م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

( وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا )

طه 114

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
العظيم

## المقدمة

نهدف من خلال بحث هذا الموضوع تسليط الضوء على أهمية الممرات المائية العربية، وأهميتها الاستراتيجية والجغرافية، وكيف ارتبط أمنها وسلامتها من التهديدات التي تعرضت لها تاريخياً بتطلعات القوى الخارجية وأطماعها في السيطرة والتوسع منذ بداية الاستكشافات الجغرافية وحتى يومنا هذا. وإذا كانت أهمية الموقع الاستراتيجي للوطن العربي ترتبط بحقيقة أنه يربط قارات العالم القديم – آسيا، أفريقيا، وأوروبا، وأهميته الاقتصادية مرتبطة بما يخترنه من احتياطات نفطية هائلة تصل إلى 65% من احتياطي النفط العالمي، علماً أن 40% من النفط المستهلك في دول العالم الصناعي يأتي من الوطن العربي، مما لا شك فيه أن وجود أهم الممرات المائية العالمية – قناة السويس، ومضيق باب المندب، ومضيق هرمز، يزيد من أهمية الوطن العربي استراتيجياً واقتصادياً.

إن حماية الممرات المائية العربية من التهديدات المحتملة، سواء من دول الجوار الإقليمي أو تطلعات الدول العظمى ومصالحها الحيوية المرتبطة باستراتيجياتها العالمية، يتطلب تطوير وتنمية هذه الممرات وتوظيفها لتكون عاملاً فاعلاً في التطور الاقتصادي ليس للدول العربية المطلة عليها فحسب، بل ولجميع دول الأمة العربية، بدلاً من أن تكون مصدراً للتهديدات لتلك الدول، يدفع الوطن العربي خطوات إلى الأمام نحو تشكيل قوة تثير قلق أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية<sup>(1)</sup>، من جهة. وتساهم في تقليل الخلل في موازين القوى بين دول الوطن العربي ودول الجوار الإقليمي، والذي يتجسد في الاعتبارات التالية:-

أولاً: الخلل في موازين القوى بين الدول العربية المطلة على الخليج العربي وإيران على ضوء

نتائج حروب الخليج، وآخرها غزو العراق واحتلاله، وانعكاساتها.

ثانياً: الخلل الكبير في موازين القوى بين الأمة العربية والكيان الصهيوني ((إسرائيل))، وبالذات

بعد خروج العراق كقوة إقليمية قوية بالمنطقة، بسبب احتلاله.

ثالثاً: الخلل في موازين القوى بين الأمة العربية، وبالذات (دول الخليج العربي) وإيران كقوة إقليمية قوية بالمنطقة تتطلع لامتلاك السلاح النووي.

رابعاً: الخلل في موازين القوى بين الدول العربية، وتركيا التي تتطلع للعب دور جيو استراتيجي كقوة إقليمية في المنطقة<sup>(2)</sup>.

ونؤكد وبكل قناعة أن أمن الممرات المائية العربية جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي الشامل، وأن التصدي لهذا الموضوع ليس فيه مصلحة قطرية، وإنما هو مصلحة الأمة العربية، وأن حقائق التاريخ تؤكد هذه القناعة، وأن القانون الدولي للبحار والأعراف الدولية تؤكد أهمية الملاحة الدولية للمضايق والممرات المائية، وضرورة أمن الملاحة فيها. إن الإيمان بعروبة هذه

(1) See ora,R.Young political Dioconlinuities in the international system. taken by Ian Richard Regional politics and world order San Franisco , W.H.Free man, 1973, p.62.

(2) خليل الشقاقي، ((المواجهة في الخليل، خيارات الحرب وآثارها))، قراءات سياسية، العدد الأول، عام 1991م، ص51.

الممرات لا يتضمن، بأي حال من الأحوال اعتداء على حقوق الآخرين. وهذا لا يتضمن التسليم ببعض الحقائق الثابتة للتواجد ((الإسرائيلي)) غير الشرعي في خليج العقبة، والذي يخالف قرار الأمم المتحدة رقم (181) في تاريخ 19 تشرين الثاني 1947م، واتفاق الهدنة بين كل من مصر والأردن من جهة، و ((إسرائيل)) من جهة أخرى.

من هنا نؤكد أن أمن الممرات المائية عنصر مهم لا بد من توفيره ليس لحماية هذه الممرات وضمان سلامتها، بل ولتطويرها وتنميتها، واستثمارها بما يخدم مصالح الدول المطلة عليها بشكل خاص، ومصالح دول العالم بشكل عام.

وسوف نتناول في هذا البحث ثلاث مباحث، وكما يلي:

المبحث الأول: أمن الممرات المائية العربية والأهمية الاستراتيجية لها.

المبحث الثاني: البعد التاريخي لتهديد الممرات المائية العربية والملاحاة فيها.

المبحث الثالث: الأساطيل الأجنبية قبل وبعد حروب الخليج، وتباين وجهات النظر.

## المبحث الأول أمن الممرات المائية العربية والأهمية الاستراتيجية لها

إن أهمية أمن وحماية الممرات المائية العربية، لا تنحصر المسؤولية على عاتق الدول العربية، المطللة عليها فقط، وإنما تشاركها المسؤولية في ذلك جميع الدول العربية مجتمعة. لأن أي تهديد أجنبي سواء من الدول الإقليمية المجاورة، أو من الدول الكبرى ذات المصالح الحيوية في المنطقة، سوف يؤدي إلى الإضرار باقتصاديات الدول العربية المطللة عليها، وباقي الدول العربية الأخرى والدول الإقليمية في المنطقة. فموقع هذه الممرات المائية الاستراتيجية أعطاها أهمية نظراً لمواقعها الجغرافية المهمة بالمنطقة، لذا تزداد أهميتها لما تشكله من حلقة وصل بين قارات العالم القديم – آسيا، أفريقيا، وأوروبا من جهة، وما تختزنه هذه المنطقة من ثروات نفطية مع احتياطي نفطي كبير، إضافة إلى إنتاج الغاز، وباقي الثروات المعدنية الأخرى الحيوية والمهمة.

وسوف نتناول هذا المبحث في مطلبين:

المطلب الأول: الأمن ودلالاته، وأمن الممرات المائية.

المطلب الثاني: الأهمية الاستراتيجية للممرات المائية.

## المطلب الأول الأمن ودلالاته، وأمن الممرات المائية

الأمن كمصطلح ، يعني: الطمأنينة والاستقرار، والتخلص من حالة الخوف أو الخطر، سواء كان داخلياً أم خارجياً.

وفي الشرع الإسلامي: - يعني الأمن ، الدفاع عن الأمة وعقيدتها ومثلها وقيمها ومبادئها وتراثها وأرضها. ومما لا شك فيه أن الأمن يقوم على عنصر القوة أو القدرة لتحقيق الهدف المطلوب. ونجد أن الأمن هنا لا يقتصر على الجانب العسكري، وقدرة المؤسسة العسكرية على شن الحروب للدفاع عن مصالح وحماية الأمة، ورغم ما لهذا الجانب من أهمية كبرى، بل لا بد أن يمتد ذلك ليشمل الجانب الدبلوماسي أيضاً لتحقيق الهدف المنشود.

أما أمن الممرات المائية العربية، فهو جزء أساسي من الأمن القومي العربي كمفهوم شامل، ويتداخل هنا الأمن الداخلي والخارجي، القطري والقومي، الإقليمي والدولي، وهنا الأمر نسبي وليس مطلق. إن الأمن يتطلب الحماية ودرء المخاطر التي قد تتعرض لها هذه الممرات المائية العربية باعتبارها جزء لا يتجزأ من الأمن القومي العربي الشامل، ويجب العمل بكل السبل لمواجهة هذه المخاطر والتحديات. إن مسؤولية الحفاظ على أمن الممرات يعني المحافظة على الحقوق العربية، وحماية مصالحها، وعدم التخلي عنها، وضرورة السعي لتحسين هذه الممرات وزيادة قدرتها ومردودها الاقتصادي.

وسوف نتناول ذلك في فرعين:

الفرع الأول: الأمن ودلالاته.

الفرع الثاني: أمن الممرات المائية.

## الفرع الأول الأمن ودلالاته

الأمن في اللغة هو نقيض الخوف، وهو يعني الطمأنينة والاستقرار والتخلص من الخوف والخطر، سواء كان داخلياً أم خارجياً<sup>(1)</sup>. والأمن في الشريعة الإسلامية – يعني الدفاع عن عقيدة الأمة، ومثلها ومبادئها وقيمها وأخلاقها وتراثها ومقدساتها وعرضها وأرضها. ويقوم الأمن بلا شك على القوة (force) والقدرة (power)، بغية تحقيق الهدف المنشود<sup>(2)</sup>. وقد استعمل مصطلح الأمن بمفاهيم ودلالات مختلفة في التراث العربي. ففي كتاب (سلوك المالك في تدبير الممالك)، لشهاب الدين بن أحمد محمد ابن أبي الربيع، نجد أن الأمن كمصطلح لا يقتصر على الجانب العسكري، وقدرة المؤسسة العسكرية على شن الحروب، وإن كان لهذا الجانب أهمية كبرى، بل ليمتد ليشمل العمل الدبلوماسي وحزمة الخيارات المتاحة التي يطلق عليها الحيلة لتحقيق الهدف<sup>(3)</sup>. وفي كتاب (أدب الدنيا والدين)، لأبي الحسن الماوردي، نرى أن الأمن هو أمن الحكم والمحكومين، والأمن عنده أهنأ عدة والعدل أقوى جيش. وقد وضع الماوردي ستة أسباب كي تصبح أمور الدنيا منظمة، وهي: 1- دين يتبع. 2- سلطان قاهر. 3- عدل شامل. 4- ربح دار. 5- أمل فسيح. 6- أمن عام. والأمن عنده يبنى على القوة العسكرية والاعتبارات القيمة<sup>(4)</sup>.

ونجد عند ابن خلدون، أن مصطلح الأمن يعادل القوة، لأنه سر وجود الدولة وسبب استمرارها واستقرارها، فإن وجدت القوة وجدت الدولة، وإن غابت القوة زالت الدولة من الوجود، وتتجسد القوة بالملك والجيش من جهة، والمال من جهة أخرى، ويلخص ابن خلدون الأمن بأنه: الأمن من الهزيمة، وللحيلولة دون ذلك لا بد من مضاعفة الحذر، القوة، والاعتدال، التحشد، الدفاع، والحماية<sup>(5)</sup>.

وفي الأدب الغربي – نجد أن مصطلح الأمن، تعددت دلالاته ومعانيه، ففي كتاب ((الأمير))، يرى (نيكولا ماكيافيلي)، 1469 – 1527م، أن الأمن مرهون بالقضاء على المنافسين، لأن القاعدة العامة بالنسبة إليه تقول:- ((من يسمح لأي كان بأن يصبح قوياً يدمر ذاته)).

ونجد أن (والتر ليبمان)، (Waiter Lipman)، يربط بين الأمن والحفاظ على المصلحة فيقول:- ((الأمة الأمانة هي التي لا يتحتم عليها التضحية بمصالحها المشروعة لتجنب حرب ما، وفي الوقت نفسه تكون قادرة، إذا ظهر في وجهها أي تحدٍ، على حماية مصالحها الحيوية باللجوء إلى الحرب))<sup>(6)</sup>.

- (1) محمد بن أبي بكر، عبد القادر الرازي، ((مختار الصحاح))، دار الفكر، دمشق، بلا تاريخ، ص36.
- (2) حسن محمد الطاهر، ((الأمن القومي العربي، مدخل نظري))، شؤون عربية، حزيران 1993م، العدد 74، ص16.
- (3) شهاب الدين بن أحمد محمد ابن أبي الربيع، ((سلوك المالك في تدبير الممالك))، مأخوذة عن، حسن محمد الطاهر، المصدر السابق، ص181.
- (4) أبي الحسن الماوردي، ((أدب الدنيا والدين))، تحقيق، مصطفى الشعار، دار الفكر، بيروت، مأخوذة عن، حسن محمد الطاهر، المصدر السابق، ص135-136.
- (5) ابن خلدون، ((المقدمة))، دار الفكر، بيروت، مأخوذة عن، حسن محمد الطاهر، المصدر السابق، ص121-144.

(1). W.M.S. Lipman, Foreign policy, shield of the Republic Boston, Little Hill, 1943 – p.212.



أما (روبرت مكنمارا)، وزير الدفاع الأمريكي الأسبق، يعرف الأمن:- (بأنه التنمية وبدون تنمية لا يوجد أمن) (1).

أما في الأدب ((الإسرائيلي))، نجد أن الأمن يتحول إلى قيمة بحد ذاته، كما يعتقد بعض الباحثين الإسرائيليين، أو دين يوازي في أهميته الدين اليهودي، أو هو في مثل قوته من حيث الأهمية، لأنه القاسم المشترك الأعظم والقوة الواحدة والوحيدة التي تستطيع أن توحد المجتمع الإسرائيلي، هذا البحر الزاخر بالمتناقضات (2). لأن الإحساس بالافتقار إلى الأمن هو الذي يجمع بين الإسرائيليين.

وكما تقول عالمة النفس الإسرائيلية (عاميا ليبليخ)، أن الحرب في إسرائيل جزء من الماضي ومن الحاضر والمستقبل، إن الأسئلة المعتادة في حياتنا:- ما هو الوقت الباقي حتى الحرب القادمة؟ (إن التعايش مع الحرب .. أي الحياة على خط النهاية .. كان ولا يزال جزءاً من حياتنا) (3).



(1) روبرت مكنمارا، ((جوهر الأمن)) ترجمة، يوسف شاهين، الدار المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، 1970م، ص125.

(2) حمد سعيد الموعد، ((الصهيونية، تعليم الحقد، قراءة في تشكل العقل الصهيوني))، دار الملتقى، قبرص، 1993م، ص95.

(3) عاميا ليبليخ، ((جنود الصفيح على شاطئ القدس))، مأخوذة عن، حسن محمد الطاهر، المصدر السابق، ص98.

## الفرع الثاني أمن الممرات المائية

لا بد أن نفهم كيف يمكن أن يكون أمن الممرات المائية العربية؟ ولا بد هنا أن نستند إلى جملة من الحقائق:-

أولاً: إنه جزء أساسي من الأمن القومي، كمفهوم شامل يتداخل فيه الداخلي والخارجي، القطري، والقومي، الإقليمي، والدولي، وإن هذا الحال أمر نسبي وليس مطلقاً، وهو ظاهرة حركية وتطور وليس حالة جامدة أو سكونية<sup>(1)</sup>.

ثانياً: الأمن يتطلب هنا إدراك المخاطر والتحديات التي تواجهه هذه الممرات المائية العربية، باعتبار أنها جزء لا يتجزأ من الأمن القومي الشامل والعمل بكل السبل لمواجهة هذه التحديات.

ثالثاً: والأمن لا بد أن يعني صيانة الحقوق العربية في الممرات المائية العربية، والمقصود هنا بالحقوق: وصف لنموذج من الترتيب المؤسس الذي يضمن فيه المصالح بحماية قانونية، وتكون الخيارات مؤكدة فيه نتائج فعلية تعطي من الخبرات والفرص على أسس واضحة، ويجب أن تشمل الحقوق العربية، ضمن ما يعرف بالحقوق الدولية الوضعية سواء كانت تتضمن (اتفاقيات دولية، أو معاهدات، أو بروتوكولات، أو تصريحات)، تعقدها الدول فيما بينها (( المعاهدات الثنائية))، وعلى جميع الدول الالتزام بها واحترامها، وكذلك الحقوق الدولية العرفية، القائمة على جملة من الأعراف توارثت عبر التاريخ وطبقتها الدول طواعية.

رابعاً: القدرة على تنمية وتحسين هذه الممرات وتطويرها لزيادة مردودها الاقتصادي.



(1) الفريق الأول، محمد فوزي، ((واقع الأمن القومي العربي))، مجلة الوحدة، عدد 88، كانون الثاني 1992م، ص7.

## المطلب الثاني الأهمية الاستراتيجية للممرات المائية

إن أهمية البعد التاريخي والجغرافي والاستراتيجي للممرات المائية العربية، التي تربط الخليج العربي بالمحيط الهندي من جهة، وتؤدي إلى التقاء قارتي آسيا وأفريقيا من جهة أخرى. وتمثل هذه الممرات المائية مع البحر الأحمر مواقع استراتيجية مهمة في المنطقة لأنها تؤدي إلى الالتقاء بالبحر الأبيض المتوسط من جانب والمحيط الهندي من جانب آخر. وكما أنها تمثل عصب الحياة الاقتصادية في نقل النفط والتجارة البحرية بين دول منطقة الخليج العربي ودول العالم. وسهل هذا كثيراً بعد حفر قناة السويس التي تقصر الطريق بين جنوب شرق آسيا والسواحل الأوروبية الغربية، وهو الممر المائي المهم في العالم الذي تعتمد عليه التجارة بين جنوب شرق آسيا ودول الخليج العربي ومع دول حوض البحر المتوسط وإلى حد ما الأمريكيتين، وزادت أهميته بعد اكتشاف النفط في الخليج العربي.

وسوف نتناول في هذا المطلب ثلاث فروع:

الفرع الأول: البحر الأحمر.

الفرع الثاني: القرن الإفريقي.

الفرع الثالث: الخليج العربي.

## الفرع الأول البحر الأحمر

يقع البحر الأحمر عند التقاء قارتي آسيا وأفريقيا، وهو الامتداد الجنوبي للانهدام الإفريقي الآسيوي الذي حدث قبل خمسين مليون سنة. ويعتبر البحر الأحمر الذي يتمتع بموقع استراتيجي ممراً مائياً لا يمكن الاستغناء عنه للتجارة بين المحيط الهندي والخليج العربي من جهة، والبحر الأحمر مع البحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى. وقد احتفظ البحر الأحمر بأهميته الاستراتيجية حتى اكتشاف رأس الرجاء الصالح عام 1498م، وإخفاق محاولات السلطات العثمانية ((قانسو الغوري)) لتدمير القواعد الهولندية في الهند الغربية (باكستان حالياً)، في معركة (ديو) البحرية عام 1509م، لكن هذا البحر ما لبث أن استعاد أهميته بعد شق قناة السويس عام 1869م<sup>(1)</sup>.

يبلغ طول البحر الأحمر من أقصى الشمال حتى باب المنذب (2100كم) أو (1380ميلاً)، وتصل مساحته الإجمالية إلى (438 ألف كم<sup>2</sup>) أو (178 ألف ميل مربع)، أما أقصى عمق له فهو (9850 قدماً)، وهو أشد ضحالة عند طرفيه<sup>(2)</sup>. ويعتبر البحر الأحمر المنفذ البحري الوحيد للدول، الأردن، عبر ميناء العقبة، السودان، عبر ميناء بور سودان وسواكن، إرتيريا، عبر مينائي عصب ومصوع.

وهو منفذ بحري مهم لجمهورية مصر العربية عبر الموانئ، الغردقة، سفاجه، رأس بيناس والقصير، واليمن، عبر ميناء الحديدة، والسعودية، عبر موانئ جدة وينبع، و((إسرائيل)) عبر ميناء إيلات. ويمكن القول أن البحر الأحمر هو بحيرة عربية استناداً إلى حقائق الجغرافيا، إذ يبلغ طول الساحل المصري بما في ذلك خليج السويس (900كم)، والساحل السعودي (1600كم)، والساحل السوداني (700كم)، وساحل إرتيريا (900كم)، وساحل جيبوتي (100كم)، والساحل اليمني (510كم).

وتؤكد الوقائع التاريخية أن أمن البحر الأحمر كان جزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي العربي، لأن هذا الممر المائي الاستراتيجي كان محط أطماع كل القوى الاستعمارية بلا استثناء كما سنرى لاحقاً، وأن الأمن في هذا الممر المائي لم يكن أبداً مسألة فردية أو قطرية، لأنه عندما كان التعامل مع هذه المسألة يتم من خلال هذا المنظور، كان المستعمرون مستفيدين ويحققون أطماعهم. ويضم البحر الأحمر ثلاث ممرات مائية هامة جداً هي: قناة السويس، ومضايق تيران، وباب المنذب.

أولاً: قناة السويس

تعتبر أهم ممر مائي في العالم تعتمد عليه التجارة بين جنوب شرق آسيا ودول الخليج العربي مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط وإلى حد ما الأمريكيتين. وقد ازدادت أهمية هذا الممر المائي بعد اكتشاف النفط في الخليج العربي، لأن قناة السويس تختصر الطريق بين جنوب شرق

(1) محمود عزمي، ((السيطرة على البحر الأحمر ضرورة استراتيجية))، شؤون، فلسطينية، عدد 66، حزيران 1977م، ص 96 - 110.

(2) David Ross, The Red Sea, An ocean in the Making Natrual History, vol 85, No, 7. August, September 1976. P.75.

آسيا والسواحل الأوروبية الغربية بنحو (40 – 60%) بالمقارنة مع الطريق المار عبر رأس الرجاء الصالح، ويوفر أيضاً في الوقت والتكاليف. ويبلغ طول القناة التي شقت لتصل البحر الأبيض المتوسط بالبحر الأحمر عبر خليج السويس الذي تشكل قبل (35) مليون سنة، حوالي (161 كم)، وعمقها (68 متراً)، علماً أن عمق خليج السويس يتراوح ما بين (180 – 210 قدماً). وتسمح قناة السويس حالياً بمرور السفن العملاقة.

وبسبب الأهمية الاستراتيجية لهذا الممر المائي العالمي، تصارعت القوى الاستعمارية للسيطرة عليه. فقد امتد الصراع الفرنسي البريطاني منذ حملة نابليون بونابرت على مصر عام 1798م، حتى احتلال مصر من قبل بريطانيا عام 1882م، وحاولت تركيا الاستيلاء على القناة عام 1916م، ولم تنجح مساعي ألمانيا للوصول إلى القناة بسبب هزيمة ((رومل)) في معركة العلمين.

وعندما أعلنت مصر تأميم القناة في تموز عام 1956م، تحالفت بريطانيا وفرنسا و((إسرائيل))، وشنت القوى الثلاث العدوان الثلاثي على مصر في 29 تشرين أول 1956م. وفي عدوان عام 1967م استطاعت ((إسرائيل)) احتلال شبه جزيرة سيناء ووصلت قواتها إلى الضفة الشرقية لقناة السويس، وحاولت ((إسرائيل)) استثمار هذا الفوز العسكري لخلق حقوق لها في قناة السويس من خلال الإدعاء أن الحد الفاصل بين مصر و((إسرائيل)) يجب أن يمر في منتصف المجرى المائي للقناة، وبررت ((إسرائيل)) مطلبها هذا قائلة: إن شبه جزيرة سيناء أرض غير مصرية، وأن مصر حازت عليها بشكل غير قانوني عام 1906م<sup>(1)</sup>. وقد رفضت مصر هذه المزاعم، وهدد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، بإغلاق قناة السويس أكثر من مرة.

ومن جهة أخرى حظيت قناة السويس وإعادة فتحها أمام الملاحة الدولية بأهمية كبرى في المفاوضات الأمريكية – الإسرائيلية – المصرية، خلال السنوات التي سبقت التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد، في آذار 1979م. ويؤكد ذلك ما يقوله رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق (إسحاق رابين): - (( لقد حدد الموقف الأمريكي النهائي حيال نزاع الشرق الأوسط في بداية اللقاء الذي تم بين (نيكسون وغولدا مائير) في كانون الأول 1971م، وخلال محادثتنا اتفقنا على شروط الحوار بين مصر و ((إسرائيل))، وإجراءاته برعاية الولايات المتحدة بهدف التقدم نحو التسوية المؤقتة لفتح قناة السويس، وإعادة الحياة الطبيعية إلى منطقة قناة السويس))<sup>(2)</sup>.

ثانياً: مضائق تيران

لا تستخدم هذه المضائق في الملاحة الدولية لأنها تؤدي إلى مضيق ضيق يؤدي بدوره إلى خليج مغلق هو خليج العقبة، ولا يتصل حوضه ببحار أخرى إلا عبر فتحة طبيعية لا يتجاوز عرضها ثلاثة أميال بحرية تكثر فيها الشعب المرجانية الأمر الذي أدى إلى تحديد الملاحة في ممرين ملاحيين ضيقين، يشكل الجزء الصالح للملاحة مساحة لا تزيد عن (500 ياردة)، وهو يستخدم من قبل مصر والأردن والسعودية، أما ((إسرائيل)) فقد وضعت قدمها على خليج العقبة

(1) حمد سعيد الموعد، ((استراتيجية إسرائيل تجاه مصر))، مجلة الأرض للدراسات الفلسطينية، تشرين الثاني عام 1981م، ص26.

(2) صحيفة هتسوفيه الإسرائيلية، 3 نيسان 1978م.

بعد احتلال قرية (أم الرشراش)، في 10 آذار عام 1949م، لكن سفنها لم تستطع المرور في مضائق تيران.

وفي 12 أيلول عام 1955م، بدأ الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، ممارسة ما يعرف بسياسة الخنق الاستراتيجي ضد ((إسرائيل))، عندما أصدر قوانين تنظيم الملاحة عبر مضائق تيران أجبرت بموجبها كل السفن التي تريد دخول المضائق على إبلاغ المكتب المصري المكلف بالإشراف على الحصار الاقتصادي (( لإسرائيل))، قبل (96 ساعة) واعتبرت مصر المضائق مياهاً مصرية إقليمية يحق لها تطبيق نظام المرور البريء لسفن الدول الأخرى. وبموجب ذلك ركزت مصر، بطارية مدفعية ساحلية، وكتيبة مشاة في (رأس نصراني) المشرف على المضائق، ونشرت بطارية مدافع م/ط في منطقتي (شرم الشيخ، ورأس نصراني)، ونشرت وحدات من حرس الحدود في جزيرتي (تيران وصنافير) (1).

وفي العدوان الثلاثي على مصر في 29 تشرين أول 1956م، استطاعت ((إسرائيل)) احتلال محور شرم الشيخ - رأس النقب - وبذلك أنهت فعلياً سياسة الخنق الاستراتيجي، وعندما انسحبت من سيناء في 16 آذار 1957م، حصلت على ضمانات من الدول الكبرى بحقها في الملاحة عبر المضائق (2). ويؤكد خبراء القانون الدولي إن هذا التعهد لا يرتب عليه أية آثار قانونية لأنه يقوم على الاحتلال العسكري، وبعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد اعترفت مصر رسمياً بحق ((إسرائيل)) في المرور الحر في المضائق، في حين أن اتفاقية قانون البحار لعام 1982م، الفقرة (1) من المادة (45)، تنص على تطبيق نظام المرور البري - أي يحق لمصر تطبيق نظام المرور البري على سفن الدول الأخرى، باعتبارها الدولة صاحبة السيادة على الممر المائي الذي هو جزء من إقليمها، مع مراعاة مصالحها الوطنية والقومية، والإشراف على مرور السفن، وإمكانية تفتيشها، انسجماً مع هذه الحقوق (3). لكن ((إسرائيل)) التي لا تحترم القانون الدولي والاتفاقيات الدولية، وتهزأ بها، وتفاخر صحيفة هنتسوفيه في عددها الصادر في 3 نيسان 1978م، بأن ((إسرائيل)) استطاعت بعد حرب عام 1956م، أن تحصل على حق المرور الحر في مضائق تيران، وحصلت بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد على حق السفن الإسرائيلية بالمرور الحر في قناة السويس، ورفع الحصار عن باب المنذب.

ثالثاً: مضيق باب المنذب، والجزر ذات الأهمية الاستراتيجية

يقول:- (ياقوت الحموي) في ((معجم البلدان))، إن مضيق باب المنذب، كان يعرف باسم، ذا المنذب، أو باب الدموع، بسبب المخاطر التي تتعرض لها السفن خلال مرورها بسبب وجود مجموعات من الصخور البارزة التي تعترض طريق الملاحة. وقد عرف أيضاً باسم، مضيق الوفاء، أو الولاء، أو مدخل بحر القلزم، وعرف باسم:- مضيق باب المنذب، لأنه المكان الذي يندب فيه حراس أهل اليمن عندما تدهمهم أساطيل الغزاة (4).

(1) محمود عزمي، ((السيطرة على البحر الأحمر ضرورة استراتيجية))، مصدر سابق، ص103.

(2) محمود عزمي، مصدر سابق، ص103.

(3) عمر زكي عباس، ((الوضع القانوني لخليج العقبة ومضائق تيران))، المجلة المصرية للقانون الدولي، مجلد 13، عام 1957، ص138.

(4) دكتور قصي كامل صالح شبيب، ((أهمية مضيق باب المنذب في التاريخ العربي الحديث والمعاصر))، مركز الدراسات والبحوث اليمنية، صنعاء عام 1994م، ص11.

يقع باب المنذب بين الزاوية الجنوبية الغربية لشبه الجزيرة العربية وشرق أفريقيا ويربط البحر الأحمر بالمحيط الهندي والخليج العربي والقرن الإفريقي. ويقع في منتصف الطريق بين السويس وبومباي.

وتشطر جزيرة بريم (ميون) هذا المضيق إلى شطرين أو قناتين غير متساويتين، إحداهما صغرى وتسمى (قناة أسكندر)، وتقع بين ساحل الجزيرة وساحل اليمن، ويبلغ طولها (3 ميل بحري)، وعمقها (16 قامة) بحرية. والقناة الكبرى وتقع بين الساحل الغربي لجزيرة (بريم) والشواطئ الإفريقية، طولها (10 أميال)، وعرضها (9/25 – 10/5 أميال) بحرية، وعمقها (100 قامة) بحرية، وهي صالحة للملاحة البحرية.

تأتي أهمية مضيق باب المنذب، من أنه يربط البحر الأحمر بالمحيط الهندي عبر بحر العرب والقرن الإفريقي وبحر عمان، ويربط الخليج العربي بالبحر الأحمر ومنه إلى البحر الأبيض المتوسط، ويقع في منتصف الطريق بين السويس وبومباي، يبلغ طول المضيق (50 ميلاً)، وعرضه (19/5 ميلاً) بحرياً بما في ذلك جزيرة بريم.

ويتحكم بالطريق إلى مضيق باب المنذب عدد من الجزر ذات الأهمية الاستراتيجية ومن أهمها<sup>(1)</sup>:-

1- جزيرة بريم (ميون): من أهم الجزر الموجودة في مضيق باب المنذب، لأنها تتحكم بطريق الملاحة في مدخل المضيق. يبلغ طول الجزيرة من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي (9 كم)، وتبعد (1,5 كم) عن الساحل اليمني، و (10 – 10/5 كم) عن السواحل الإفريقية، ولا تزيد مساحتها عن خمسة أميال مربعة، احتفظت بريطانيا بالسيطرة عليها حتى انسحابها من عدن عام 1967م، وقد اضطرت للرضوخ للمطلب اليمني بضرورة سيادة اليمن على الجزيرة.

2- جزيرة كمران: تقع على بعد (100 كم) شمالي مضيق باب المنذب، ونحو (3 أميال) عن الشاطئ اليمني، وتبعد (12 ميلاً) بحرياً من مدينة اللجية، وعدة أميال عن ميناء الحديد، ولا تزيد مساحتها عن (12 ميلاً مربعاً).

3- مجموعة جزر حنيش: وتقع في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، تجاه جزيرة بريم (ميون)، وهي غير مأهولة بالسكان، وتشمل هذه المجموعة:

أ- حنيش الكبرى (Hanish AL – Kabir)

تبعد (140 كم) عن جزيرة (ميون)، وطولها (18 – 30 كم)، وتمتد من الشمال إلى الجنوب الغربي، وتبعد عن الشواطئ اليمنية حوالي (25 كم)، والمسافة نفسها تقريباً عن السواحل الإرتيرية. وتوجد إلى الغرب منها مجموعة صغيرة من الجزر يزيد عددها عن (20) جزيرة، يبلغ ارتفاع أعلى القمم فيها (1320 قدماً) عن سطح البحر، وهي تشرف على مدخل البحر الأحمر.

(1) د. قصي كامل صالح شبيب، المصدر السابق، ص 16-22

ب- حنيش الصغرى (Hanish Al-Saghir):

تبعد حوالي (20 كم) عن حنيش الكبرى، و(40 كم) عن السواحل اليمنية، و(70 – 80 كم) عن السواحل الإرتيرية، وتوجد بالقرب منها مجموعة جزر صغيرة يزيد عددها على (50) جزيرة.

4- جزيرة زقور: تقع على بعد (22 كم) من الشاطئ اليمني، وتتميز بارتفاع قممها مما يعطيها ميزة استراتيجية لأنها تسمح بإمكانية المراقبة والاستطلاع، وهي تعود لأثيوبيا.

5- مجموعة جزر الزبير: وهي مجموعة من الجزر يطلق عليها أهل اليمن (الجزر السوابغ)، وتبعد عن الشواطئ اليمنية (50 – 60 كم)، وعن السواحل الإرتيرية (150 كم)، ويوجد إلى جانبها (3) جزر صغيرة يبلغ طول أكبرها وهي جبل الزبير ما بين (5 – 7 كم).

6- مجموعة جزر أبو علي وجبل الطير: تقع بالقرب من مدخل البحر الأحمر ويقرب بعضها من ساحل إرتيريا. تبعد جزيرة أبو علي عن السواحل اليمنية حوالي (30 كم). أما أبو طير فتبعد حوالي (60 – 65 كم) عن السواحل اليمنية، ويبلغ طول أكبرها (5 – 7 كم).

7- مجموعة جزر الساحل الإرتيري: تحتل هذه الجزر موقعاً استراتيجياً مهماً يتحكم بمدخل مضيق باب المندب، وتشمل هذه الجزر:-

أ) جزيرة هليب: وتقع على مسافة (20 كم) شرق ميناء عصب، ومساحتها (240 كم<sup>2</sup>)، وهي غير مأهولة بالسكان.

ب) جزيرة ديمرا: وتقع إلى الجنوب الشرقي، وهي أقرب الجزر التي تسيطر عليها إرتيريا بالنسبة إلى باب المندب.

ج) جزيرة دهلك: تقع في مواجهة مجموعة جزر حنيش، ويبلغ طولها (100 ميل)،

وتبعد (40 كم) عن ميناء مصوع، و(35 كم) عن مدينة مصوع، ويسكنها (10) آلاف نسمة.

د) جزيرة حالب وجزيرة فاطمة: تقع جزيرة حالب في مواجهة جزر حنيش، وقد استأجرتها

((إسرائيل))، من إرتيريا وأقامت عليها قاعدة عسكرية.

ومن جهة أخرى يشرف على المدخل الجنوبي لمضيق باب المندب عدد من الجزر من أهمها:-



1- جزيرة الشيخ سعيد: وتقع على مضيق باب المندب، وهي قريبة من مدينة عدن، إلى الجنوب الغربي من جزيرة بريم (ميون)، وتبلغ مساحتها (1622 كم2)، وهي ذات تربة غنية.

2- جزيرة سوقطرة: تقع في المحيط الهندي، وتبعد (150 كم) عن رأس جواردفول على الساحل الإفريقي، و(500 كم) عن مدينة عدن. وتسيطر على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وطول الجزيرة (75 ميلاً)، وعرضها (23 ميلاً)، ومساحتها (1400 ميلاً مربعاً). وتبعد عن باب المندب حوالي (320 ميلاً) إلى الجنوب الشرقي، يبلغ عدد سكانها نحو (40 ألف نسمة)، وهي تعود إلى جمهورية اليمن.



## الفرع الثاني القرن الإفريقي

تعتبر بلدان القرن الإفريقي إحدى المناطق من العالم التي شهدت أكبر عدد من بؤر التوتر والصراعات الإقليمية، وذلك يعود إلى عدة أسباب أهمها:-

- 1- نزاعات أهلية أو داخلية على شكل حروب أهلية تغذيها تداخلات أجنبية، وأكبر مثال على ذلك الصومال.
  - 2- نزاعات بالوكالة أو حروب إقليمية تساهم في إشعالها القوى العظمى بشكل مباشر أو غير مباشر في أثناء الحرب الباردة أو بعدها.
  - 3- التركيبة الأثنية لبلدان القرن الإفريقي، وتتسم هذه التركيبة بالهشاشة الكبيرة بسبب التعددية القومية وتخلف أو توتر العلاقات بينها.
  - 4- الأطماع التوسعية التي تقوم بها ((إسرائيل))، والتي دأبت في الآونة الأخيرة على تزويد مختلف أطراف الصراع في القرن الإفريقي، وبلدان منطقة البحيرات العظمى بالسلح والخبرات لتأجيج الصراعات الداخلية من جهة، ولإيجاد موطأ قدم لها في هذه البلدان.
- وهنا لا يمكن أن يبقى العرب مكتوفي الأيدي يتفرجون على ما يجري في هذه المنطقة من العالم التي حظيت باهتمام كبير منذ أزمنة بعيدة، ولأسباب كثيرة، وهي:
- أ- أن العرب هم الذين أطلقوا على هذا الساحل اسم (ساح الزنج)، وقد استخدموه للتجارة بالعاج والذهب، أو لنقل المعتقدات الدينية، وقد وصله عدد من أتباع بعض المذاهب السنية أو الشيعية<sup>(1)</sup>.
  - ب- أن العرب هم الذين ساهموا في إعمار هذه المنطقة من العالم، إذ بنوا مدينة مقديشو في القرن التاسع الميلادي، وبالتحديد عام 860م، وبنوا كذلك مدينة ممباسا عام 957م.
  - ج- امتد الوجود العربي من الساحل الإرتيري شمالاً حتى تنزانيا جنوباً، ويتحدث سكان هذه المناطق لهجات يطلق عليها علماء اللغة باللغات السواحلية.
  - د- للقرن الإفريقي أهمية استراتيجية لأن من يسيطر على مضيق باب المندب أو مداخله الجنوبية يمكنه السيطرة على البحر الأحمر، لأن القرن الإفريقي هو الحلقة الوسيطة بين المحيط الهندي وجنوب الأطلسي، والطريق الأقصر والأسرع بالنسبة للسفن الحربية الأمريكية للوصول إلى الخليج العربي عبر باب المندب - بحر العرب - مضيق هرمز.
  - هـ- إن غياب السلطة في دولة مثل الصومال التي ذهبت ضحية للمتغيرات الدولية، ومحاولة الولايات المتحدة الأمريكية استغلال مجلس الأمن الدولي لخدمة مصالحها وتطلعاتها، قد يفاجئ الأمة العربية بظهور قوة معادية لهم في هذا البلد العربي العضو في جامعة الدول العربية. وهذا قد يشكل تهديداً لأمن عدد من الدول العربية ومصالحها، وفي الوقت نفسه يهدد أمن الممر المائي من وإلى البحر الأحمر<sup>(2)</sup>.

(1) شريف إبراهيم، ((في العلاقات الاستراتيجية بين العرب وأفريقيا))، مجلة الوحدة، عدد 97، تشرين الأول 1992م، ص 6 - 14.

(2) المختار مطيع، ((قضية الصومال والنظام العالمي الجديد))، مجلة الوحدة، العددان 101 و 102، شباط - آذار 1993م، ص، 99 - 105.



\*

## الفرع الثالث الخليج العربي

إن عروبة الخليج العربي حقيقة موضوعية تؤكدتها النقوش الأثرية والخرائط التي رسمها كبار المؤرخين ومن بينهم (السيد بلاين)، الذي يعتبره الكثيرون حجة في دراسة تاريخ العصور القديمة. ويظهر على الخريطة التي رسمها، وأعدت نشرها دار (ميركاتور) (Merccatour)، للخرائط اسم الخليج العربي، على الشكل التالي: أي (The Arab Gulf) Sinas Arabicus).

وقد لعب هذا الخليج الذي يعتبره الجيولوجيون بقايا البحر القديم الذي كان يحيط بالجزيرة العربية من الشرق والشمال ليتصل بالبحر الأبيض المتوسط، دوراً هاماً في التجارة العالمية، أطلق عليه العرب اسم ((فرج الهند))، واستطاعت قبيلة تغلب وغيرها من القبائل العربية، مثل النمريين والعامريين وبني كلب، إقامة الموانئ على شواطئ الخليج لنقل بضائعهم شرقاً إلى الصين والهند، ونقلها برّاً إلى سواحل البحر المتوسط. وقد تصدى العرب لمحاولة الساسانيين والرومان للسيطرة على الخليج العربي ضمن المساعي الرامية للسيطرة على تجارة الحرير واحتكارها<sup>(1)</sup>. وبقيت أهمية الخليج العربي كمنطقة استراتيجية حتى فتحت قناة السويس، ففقد الكثير من أهميته، ثم عاد للظهور مرة أخرى كواحد من أهم الممرات المائية العالمية بعد اكتشاف البترول.

فمن الناحية الجغرافية: الخليج العربي ضيق نسبياً وضحل، يبلغ طوله في خط مستقيم من مصب شط العرب وساحل عمان (800 كم)، أما عرضه تقريباً، (228 كم)، وهو أقصى عرض له شرق شبه جزيرة قطر، و(46 كم) في مضيق هرمز. ومن ناحية العمق لا يتجاوز أعماق أجزائه (100 متر) أحياناً، ويتضمن مناطق واسعة لا يزيد عمقها عن (40 متراً)، ويوجد العمق القليل به في شواطئه، مثلاً حول الكثير من الجزر التي تكثر فيه.

ويمكن القول إن الأعماق الكبيرة في الخليج تتراوح بين (70 - 90 متراً)، وهي على مقربة من ساحل الهضبة الإيرانية من جهة، ومضيق هرمز من جهة أخرى. أما أقل أجزائه عمقاً فتوجد في الشمال الشرقي حيث يمتد مستعرضاً حاجزاً طينياً ضخماً يعرف باسم حاجز (الفاو)، ولا يكاد عمق الماء فوقه وقت الجزر يتجاوز ثلاثة أمتار، أما في أوقات المد فقد يصل عمق الماء إلى ستة أمتار ويزيد عمق الماء في الأوقات التي يكون فيها هبوب رياح قوية من جهة الجنوب الشرقي مع حدوث ارتفاع في موجة المد.

ويقل ارتفاع المياه عن ثلاثة أمتار إذا تزامن حدوث الجزر مع هبوب رياح شمالية، وللتغلب على هذا الوضع حفرت قناة (روكا)، مقابل ميناء البصرة العراقي<sup>(2)</sup>.

ويوجد في الخليج العربي عدد كبير من الجزر الصغيرة التي يكثر وجودها في بعض المناطق من سواحلها، ويساعد ذلك على هدوء حركة المياه في هذه المناطق، ومعظم هذه الجزر قاحلة غير مأهولة، إلا أن أهميتها تأتي من استخدامها كمحطات لصيادي الأسماك وكملجئ لهم وقت الضرورة، وكمراكز لصيادي اللؤلؤ، وبعض هذه الجزر يتضمن موانئ صالحة لاستقبال بعض السفن الكبرى، ومن أهم هذه الجزر في الخليج العربي:-

(1) Mohammad Ali Madoun, Bartering cultures palmyra and the Silk Road. Translated in to English by H. S. Mawed Damascus. 1997. P. 19.

(2) H. R. Kennely. Abrief Geographical study of Bays and Estuaries the coasts of which Belong to Different States, U. N Document, Al conf 13\15 Nov. 1997 the U. N. conference of the sea law, 1958, Vol PP 198 – 244.

1) جزر الشاطئ العربي من الشمال إلى الجنوب

- أ- جزيرة بوبيان (Bubiyah).
- ب- شبه جزيرة قطر (Qatar).
- ج- جزيرة طناب الكبرى (Tuubel – Kabir).
- د- جزيرة طناب الصغرى (Tuubel – Saghir).
- هـ- جزيرة أبي موسى (Abe – Musa).

2) جزر الشاطئ الإيراني

- أ- جزيرة قشم (Qeshm).
- ب- جزيرة هنجام - بالقرب من جزيرة القشم (Hengham).
- ج- جزيرة لاراك - بالقرب من جزيرة القشم (Larik).
- د- جزيرة سيرى (Sirri).
- هـ- جزيرة فرور (Farour).
- و- جزيرة هرمز - بالقرب من بندر عباس (Hermuz).
- ز- جزيرة الشيخ شعيب (Shaikh Shoeyb)<sup>(1)</sup>.

3) الإمارات العربية المتحدة

4) الخليج العربي

وللخليج العربي ثلاثة سواحل:-

أولاً: الساحل الشمالي

وتنقسمه بشكل أساسي إيران، العراق، الكويت. ومن جهة أخرى يبلغ ما تملكه كل من الدول المشاطئة للخليج العربي من الشواطئ المطلّة على الخليج:-

1- إيران (625) ميلاً بحرياً.

2- الإمارات العربية المتحدة (425) ميلاً بحرياً.

3- المملكة العربية السعودية (294) ميلاً بحرياً.

4- قطر (204) ميلاً بحرياً.

5- الكويت (115) ميلاً بحرياً.

6- العراق (10) أميال بحرية.

(1) Kennely, Opp. Cit, 213 – 214.

7- البحرين (68) ميلاً بحرياً.

8- عمان (51) ميلاً بحرياً.

ويعتبر الخليج العربي المنفذ البحري الوحيد للدول العربية التالية:-

العراق، الكويت، قطر، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، وهو الممر الإجباري الذي يجب أن تجتازه صادرات هذه البلدان من النفط، و وارداتها من المواد الغذائية والصناعية<sup>(1)</sup>.

ثانياً: الساحل الشرقي

وهو ضيق ويوجد أمامه عدد من الجزر أكبر من تلك الموجودة أمام الشاطئ العربي ومعظم سكان هذه الجزر من قبائل عربية.

ثالثاً: الساحل الجنوبي

وهو أطولها وهو ساحل عربي، وأوسع سواحل الخليج، وأعرضها وأكثرها انخفاضاً، ويتضمن عدداً من المستنقعات الساحلية، وتبرز منه رؤوس كثيرة، وتدخل فيه خلجان كثيرة أيضاً، ويوجد أمامه عدد كبير من الجزر الصغيرة في وقت المد، وكذلك في أوقات هبوب الرياح من الاتجاهات المقابلة، يرتفع الماء ويغطي أجزاءه فيزيد اتساع خلجانه ويكون مستنقعات أخرى، وبسبب تكوينه الرملي وضحالة مياه شواطئه تندر فيه الأماكن الصالحة لاستقبال السفن الكبيرة، أما خلجانه فتصلح لإيواء الزوارق الصغيرة، والسفن الصغيرة.

\* \* \*

(1) Keimely . opp. Cit P. 234..

## المبحث الثاني

### البعد التاريخي لتهديد الممرات المائية العربية والملاحة فيها

بعد الحملات الصليبية، عادت الغزوات الاستعمارية إلى الوطن العربي مع الكشوفات الجغرافية والصراع الذي دار بين القوى الاستعمارية الأوروبية الغربية للسيطرة على الطرق التجارية لاحتكار فوائدها وأرباحها وحرمان الآخرين من ثمارها. ويعتقد بعض المؤرخين أن تجارة التوابل في تلك الفترة كانت تعادل تجارة النفط في أيامنا هذه، ويرى هؤلاء أن تجارة التوابل كانت سبب العلاقات بين الأمم ولها الفضل في إيجاد الاتصالات بين الشرق والغرب. فقد كانت مدينة الإسكندرية أكبر مركز لتجارة التوابل منذ أيام الرومان، حتى أن باباً من أبواب الإسكندرية كان يسمى (باب الفلفل)، وأن روما شيدت مخازن ضخمة لحفظ الفلفل والقرفة، من التعفن بسبب رطوبة الجو.

وفرضت على هذه التوابل المستوردة ضرائب زادت من دخل الخزينة. وكان طريق التوابل البحري القادم من جنوب شرق آسيا يتفرع في بحر العرب إلى فرعين، الأول: إلى الخليج العربي، العراق، الجزيرة السورية، ومن ثم إلى سواحل البحر الأبيض المتوسط أو البحر الأسود، والثاني: إلى البحر الأحمر حيث تصل البضائع الإسكندرية ثم تنقل بواسطة السفن إلى أوروبا.

وكما كانت روما وإمبراطورية فارس تتنافسان على السيطرة على طريق الحرير، ومحاولات تدمير أية قوة عربية تنشأ يمكن أن تؤثر على مصالحها، ومثال ذلك حاول المستعمرون الأوروبيون فرض السيطرة الكاملة لهم على طريق تجارة التوابل لأن هذه السيطرة ستنتهي كل وجود عربي يؤثر على مصالحهم. وهذا ما تحدث عنه ((الفونسو البوكيرك))، قائد الحملات البرتغالية الذي خلف، ((فاسكو دي غاما)). يقول: - (البوكيرك)، ((إنني مقتنع كل الاقتناع بأننا منذ اللحظة التي ننتزع فيها تجارة التوابل من أيدي العرب. سيعني ذلك انتهاء القاهرة ومكة إذ سيضطر تجارها لشراء ما يعرضونه للتصدير إلى البرتغال))<sup>(1)</sup>.

وعندما حاول الوالي محمد علي باشا، وابنه إبراهيم باشا، توحيد وادي النيل وشمال الجزيرة العربية وجنوبها بما في ذلك سورية ولبنان وفلسطين، ومد نفوذه إلى الخليج العربي أثارت القوى الاستعمارية الأوروبية التي كانت تعتبر الامبراطورية العثمانية ((الرجل المريض))، بكل ما تعنيه

من التفسخ والضعف، الضمانة الوحيدة والأكيدة لاستمرار تدخلها في الوطن العربي، (ما يعرف بالمسألة الشرقية)، وقد تضافرت جهود كل الدول الاستعمارية الأوروبية في مؤتمر لندن الشهير عام 1840م، وفرضت على إبراهيم باشا، الانسحاب إلى مصر، وبذلك ضمنت السيطرة على أحد فرعي طريق التوابل البحري. وفرض مؤتمر لندن الثاني عام 1841م، قيوداً تحول دون تحول مصر إلى دولة قوية تستطيع أن تهدد المصالح الاستعمارية في المنطقة<sup>(2)</sup>.

وهنا نحاول أن نلقي نظرة تاريخية على التنافس الاستعماري للسيطرة على الممرات المائية في الوطن العربي. وسوف نتناول ذلك في المطالب التالية:-

(1) نور الدين حاطوم وآخرون، ((تاريخ العصور الحديثة))، وزارة التربية، دمشق عام 1948م، ص 78 - 79.  
(2) نور الدين حاطوم وآخرون، المصدر السابق، ص 117.

المطلب الأول: أطماع الدول الغربية والامبراطورية العثمانية.  
المطلب الثاني: أطماع إسرائيل في البحر الأحمر.  
المطلب الثالث: الممرات المائية والقانون الدولي.



## المطلب الأول أطماع الدول الغربية والامبراطورية العثمانية

بدأت أطماع الدول الغربية بشكل واضح خاصة بعد سقوط الدولة العربية في الأندلس عام 1492م، وفي المقدمة البرتغاليون، للسيطرة على بلاد الشرق، وبالذات البحر الأحمر والخليج العربي ومضايقه وممراته البحرية للسيطرة على التجارة وخاصة (تجارة التوابل) مع الهند، من خلال وصولها إلى المحيط الهندي عبر البحر الأحمر، وكذلك السيطرة على القرن الإفريقي، وبذلك احتل البرتغاليون مدخل البحر الأحمر وسيطروا على طريق التجارة مع الهند واحتكروها.

وفي عام 1508م سيطر البرتغاليون على الخليج العربي، واتخذوا جزيرة (هرمز) مركزاً لقيادتهم، واستطاعوا في عام 1513م، من احتلال جزيرة (كمران) في مدخل خليج عدن، وفي عام 1515م احتلوا سواحل القطيف. واستطاع العثمانيون بعد معركة (مرج دابق) عام 1517م من التصدي للوجود البرتغالي في البحر الأحمر، وفي عام 1538م وصل الأسطول العثماني إلى عدن واحتلها، وتم إنهاء الوجود البرتغالي في باب المندب. ولكن ظروف الامبراطورية العثمانية المتدهورة آنذاك اضطرتهم للانسحاب من اليمن ومنطقة باب المندب عام 1635م.

وكذلك وصل الأسطول الهولندي إلى البحر الأحمر عام 1614م، قادماً من الهند لجمع المعلومات لكنهم فشلوا في إقامة قواعد عسكرية ثابتة، ولكنهم أقاموا علاقات مع سواحل البحر الأحمر، استمرت حتى عام 1763م، وفي الخليج العربي انتقلت السيادة من البرتغاليين إلى الهولنديين عندما سيطروا على عدد من موانئ إيران والخليج العربي، ووصل النفوذ الهولندي إلى مدينة البصرة.

وفي عام 1600م بدأ النفوذ البريطاني من خلال شركة الهند الشرقية لإقامة المشاريع التجارية وشن الحروب باسمها. وفي عام 1612م أقامت مركز للنشاط التجاري في مدينة أدهر اليمنية، وفي عام 1618م أنشأت بريطانيا وكالة للإشراف على مصالحها التجارية في منطقة البحر الأحمر، وكان مقرها في اليمن، وفي عام 1799م احتلت بريطانيا جزيرة بريم (ميون)، للسيطرة على الملاحة في باب المندب، وفي عام 1834م احتلت جزيرة (سوقطرة)، على الطريق البحري إلى الهند. وفي عام 1882م احتلت بريطانيا مصر، واحتلت الساحل الغربي للبحر الأحمر من خلال احتلالها للسودان وأثيوبيا، بالإضافة إلى نشاطها التجاري في مناطق اليمن، وفي عام 1839م احتلت بريطانيا مدينة عدن، بالإضافة إلى احتلال عمان والبحرين، وقطر، بين الأعوام 1839م - 1867م، وقسمت عمان إلى قسمين<sup>(1)</sup>.

أما فرنسا فانحصر نشاطها في الساحل الإفريقي للبحر الأحمر والقرن الإفريقي، وحصلت فرنسا على امتياز لاستغلال ميناء (أوبوك) في جيبوتي، مقابل باب المندب، وفي أيلول 1884م حصلت فرنسا على امتياز باستغلال جزء من الساحل الإرتيري على البحر الأحمر، وفي عام 1882م

(1) د. قصي كامل صالح شبيب، مصدر سابق، ص 84 - 85.

استولت فرنسا على ميناء جيبوتي، وقد قرر نابليون أهمية الساحل الشرقي للجزيرة العربية، وحاول أن يشن حملة على العراق، ووظف العلاقة مع الوالي (سليمان الصغير) عام 1807م، وطور علاقة فرنسا مع إيران أيضاً، وأنشأت شركة الهند الشرقية الفرنسية، خط بريدي بين بمباي - البصرة - حلب - استنبول، أي إن نفوذ فرنسا في الخليج بقي هامشياً. وكذلك أقامت إيطاليا عام 1870م أول مستعمرة لها في ميناء عصب إلى القرب من باب المندب، وفي عام 1885م احتلت القوات الإيطالية، مدينة رهيفة إلى الجنوب من ميناء عصب، بالقرب من باب المندب، وفي 15 تشرين الثاني 1885م احتلت القوات الإيطالية ميناء مصوع، واستطاعت في عام 1890م أن تسيطر على الساحل الإرتيري، وفي عام 1936م احتلت الحبشة وقد وضعت إيطاليا وبريطانيا اتفاقية تقاسم النفوذ في منطقة الحبشة عام 1938م<sup>(1)</sup>. وعاد العثمانيون إلى باب المندب عام 1849م، وبعد افتتاح قناة السويس عام 1869م، سيطروا على بعض أجزاء اليمن عام 1872م. وفي نهاية أيلول عام 1918م انسحب العثمانيون من البحر الأحمر نهائياً. أما في الخليج العربي فكانت سيطرتهم على شط العرب شكلية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، ونتناول ذلك في ستة فروع:-

### الفرع الأول البرتغالي

لقد اندفع البرتغاليون بعد سقوط الدولة العربية في الأندلس عام 1492م، لجني ثمار التجارة مع بلاد الشرق. فأرسل الملك (يوحنا الثاني) 1455 - 1480م، القائد العسكري (كوفلهام) على رأس حملة عسكرية وصلت إلى مصر، ومنه إلى البحر الأحمر، وباب المندب، وعبر إلى القرن الإفريقي. وقد مهدت هذه الحملة لرحلة (فاسكودي غاما) عام 1497م، التي اكتشف فيها رأس الرجاء الصالح، وفي عام 1502م كلف (دي غاما) أحد قادته بالإقامة الدائمة على رأس قوة بحرية مؤلفة من خمس سفن حربية في مدخل البحر الأحمر، لأنه يريد التحكم بالتجارة مع الهند واحتكارها. وفي عام 1503م هاجم الأسطول البرتغالي بقيادة (دي غاما) سبع سفن عربية واستولى عليها بعد مقتل ركابها وأسر بعضهم الآخر. وفي عام 1507م احتل البرتغاليون جزيرة (سوقطرة)، وأقاموا فيها حصناً منيعاً.

وبعد الانتصار الذي حققه (لورنز الميدا) نائب الملك البرتغالي على الأسطول المصري في معركة (ديو) في 2 كانون الثاني 1509م، والتي تمت بسبب الخدعة التي تعرض لها القائد المصري (مير حسن)، وعندها انضم حاكم جزيرة ديو، إلى البرتغاليين، وحرّم المصريين من المؤن والإمداد، وبعد هذا الانتصار استطاعت البرتغال فرض سيادتها على المنطقة.

وحاولت عام 1513م الاستيلاء على عدن، التي هاجمها الأسطول البرتغالي بقيادة (الفونسو البوكيرك)، وبعد فشل الهجوم احتل الأسطول البرتغالي جزيرة كمران<sup>(2)</sup>.

(1) د. قصي كامل صالح شبيب، مصدر سابق، ص 106-112.

(2) عبد الخير محمد عطا الله، ((صفحات من النضال العربي ضد الاستعمار البرتغالي في الخليج))، مجلة الموقف العربي، العدد 19، عام 1978م، ص 121.

ومن جهة أخرى، امتد نشاط البرتغاليين إلى الخليج العربي، وخاضوا بقيادة (الفونسو البوكيرك) عام 1508م عدة اشتباكات مع الإمارات العربية على الخليج، وبعد أن اتخذوا من جزيرة هرمز مركزاً لقيادتهم وخصوصاً بالقلاع، وعقدوا مع الشاة اتفاقاً بشأن الخليج، وتساعد الإيرانيون والبرتغاليون في احتلال سواحله ولا سيما القطيف عام 1515م.

لكن فشل البرتغاليين في احتلال عدن، أضعف سيطرتهم، إذ تمكن المماليك من اتخاذ مدينة جدة مقراً لهم، عام 1515م، وفشلت محاولات البرتغاليين عام 1517م من القضاء على القاعدة المصرية للمماليك.

وفي عام 1530م عقد البرتغاليون معاهدة مع حاكم عدن، يعترف لهم بالسيادة على عدن، مقابل اعتراف البرتغال لسكان عدن بالملاحة في المنطقة، وفي بداية العقد الخامس من القرن السادس عشر الميلادي بدأ النفوذ البرتغالي بالتراجع، إذ تمكن السلطان (أحمد بن إبراهيم باشا) من طرد البرتغاليين من الساحل الإرتيري عام 1542م.

وعندما أصبحت البرتغال جزءاً من إسبانيا، عام 1580م – 1640م، تقلص نفوذها، وضعف مركزها، خصوصاً عندما تحالف شاه إيران مع البريطانيين، واندثر الوجود البرتغالي نهائياً في البحر الأحمر والخليج العربي بعد معركة عام 1642م، بين البريطانيين والإيرانيين من جهة، والبرتغاليين من جهة أخرى<sup>(1)</sup>.



---

(1) د. قصي كامل صالح شبيب، ((أهمية مضيق باب المندب في التاريخ العربي الحديث والمعاصر))، المصدر السابق، ص 34 – 41.

## الفرع الثاني العثمانيون

يمكن تقسيم الوجود العثماني في منطقة باب المندب إلى فترتين هما:-

الفترة الأولى عام 1517 – 1635م

بعد معركة (مرج دابق) عام 1517م، ورث العثمانيون ممتلكات المماليك وتولى السلطان سليمان القانوني قيادة التصدي للوجود البرتغالي، في البحر الأحمر، وفي عام 1526م أرسل العثمانيون حملة بحرية مؤلفة من عشرين سفينة حربية إلى البحر الأحمر للسيطرة على سواحله وصولاً إلى اليمن، وفي عام 1538م وصل الأسطول العثماني إلى عدن، ودخلها وأخذ حاكمها أسيراً، وبذلك استطاع العثمانيون إنهاء الوجود البرتغالي في باب المندب، لكن الظروف السيئة داخل الامبراطورية العثمانية ذاتها اضطرتهم للانسحاب من اليمن ومنطقة باب المندب عام 1635م.

الفترة الثانية عام 1840 – 1918م

عاد العثمانيون ثانية للسيطرة على باب المندب عام 1849م، وبعد افتتاح قناة السويس عام 1869م، ازدادت أهمية البحر الأحمر بالنسبة لهم، ولذلك سيطروا عام 1872م على بعض أجزاء اليمن، لكن سيطرتهم لم تشمل إطلاقاً اليمن بحدوده التاريخية المعروفة، وفي 30 أيلول 1918م، اضطرت العثمانيون للانسحاب من البحر الأحمر نهائياً.

أما في الخليج العربي، فقد كانت سيطرة العثمانيين على شط العرب، فقط من الناحية الأسمية، معترف بها حتى نهاية الحرب العالمية الأولى<sup>(1)</sup>.



(1) د. قصي كامل صالح شبيب، مصدر سابق، ص 42 – 46.

## الفرع الثالث الهولنديون

أسس الهولنديون شركة الهند الشرقية الاستعمارية عام 1594م، وفي عام 1614م وصل الأسطول الهولندي إلى البحر الأحمر قادماً من الهند لجمع المعلومات. وقد فشل الهولنديون في إقامة مراكز عسكرية ثابتة على شكل قواعد عسكرية، لكنهم استطاعوا إقامة علاقات ثابتة وقوية مع سواحل البحر الأحمر، واستمرت هذه العلاقات حتى عام 1763م. وفي الخليج العربي بدأت السيادة تنتقل من البرتغاليين إلى الهولنديين، وذلك عندما سيطروا على عدد من موانئ إيران والخليج العربي، وقد تعاون الأسطول الهولندي والبريطاني لتدمير الأسطول البرتغالي. وامتد النفوذ الهولندي حتى وصل إلى مدينة البصرة، لكن عندما اجتاحت فرنسا هولندا عام 1672م، في عهد الملك ((لويس الرابع عشر)) تراجع النفوذ الهولندي في الخليج العربي، وكان البريطانيون هم المستفيدين من ذلك، وقد حصلوا على جزيرة (مينورفا)، وعلى مضيق جبل طارق، مفتاح البحر الأبيض المتوسط<sup>(1)</sup>.



---

(1) د. قصي كامل صالح شبيب، مصدر سابق، ص 54 – 55.

## الفرع الرابع البريطانيون

منحت الملكة (إليزابيث الأولى) امتيازاً لشركة الهند الشرقية عام 1600م، لإقامة المشاريع التجارية وتوقيع الاتفاقيات، وشن الحروب باسمها، وبعد ثلاث حملات استطاع القائد البريطاني (وليام كيلينج) إقامة مركز للنشاط التجاري في مدينة أدهر اليمينية عام 1612م. وفي عام 1618م أنشأت بريطانيا وكالة للإشراف على مصالحها التجارية في منطقة البحر الأحمر، وكان مقرها في اليمن، وفي عام 1777م أرسلت شركة الهند الشرقية السفينة روبين للقيام بمهمة استكشاف شواطئ البحر الأحمر.

لقد شعر العثمانيون أن النشاط البريطاني يهدد مصالحهم في البحر الأحمر، ولكن هذا النشاط تزايد بعد حملة نابليون على مصر عام 1797م، فاحتلت بريطانيا جزيرة بريم (ميون) عام 1799م، للسيطرة على الملاحة في منطقة باب المندب، وحماية مصالحها الاستراتيجية في الهند، ثم انسحبت منها. وفي عام 1834م احتلوا جزيرة سوقطرة، لأنها تقع على الطريق البحري إلى الهند، وعندما بدأ الحفر في قناة السويس عام 1856م، عادت بريطانيا واحتلت جزيرة بريم. وفي عام 1876م عقدت بريطانيا معاهدة مع سلطان جزيرة سوقطرة، يتعهد بموجبها بعدم البيع أو التنازل لأية دولة أخرى غير بريطانيا.

وبعد احتلال مصر عام 1882م، بدأت بريطانيا تخطط للاستيلاء على الساحل الغربي للبحر الأحمر من خلال احتلال السودان وإثيوبيا، بالإضافة إلى نشاطها في مناطق اليمن. ومن ناحية أخرى، قلقت بريطانيا على مصالحها في الخليج العربي، الذي كانت تعتبره يخضع لسيادتها المطلقة وتدعي السيطرة عليه وترفض أن يكون لها أي شريك فيه، وعندما فشلت محاولات الاتفاق بين السلطان محمد علي باشا، وبريطانيا، قصفت السفن الحربية البريطانية مدينة (المخا) اليمينية عام 1820م، وفي 15 كانون الثاني 1821م، فرضوا معاهدة أعطت الرعايا البريطانيين امتيازات واسعة في الخليج، وفي عام 1834م احتلوا جزيرة سوقطرة، ومن ثم احتلوا عدن عام 1839م.

ولمقاومة النفوذ المصري في الساحل الشرقي للجزيرة العربية، خصوصاً في منطقة القطيف وميناء الهفوف، احتلت بريطانيا عمان والبحرين، وأجبرت الشيوخ والأمراء على توقيع ما يعرف (معاهدة الصلح)، مع شركة الهند الشرقية، خلال السنوات (1839 - 1847 - 1852 - 1856م). وقد حرمت هذه الاتفاقيات الحكام المحليين من تنفيذ أية سياسة مستقلة. وفي عام 1861م أجبرت البحرين على توقيع اتفاقية مع التاج البريطاني، وفي عام 1867م، وخلافاً للضغوط العثمانية والإيرانية - أقامت بريطانيا علاقات مع مشيخة قطر، واضطرت للتنازل عنها بعد ثلاث سنوات إلى الإمبراطورية العثمانية، وخلال هذه الفترة كانت بريطانيا صاحبة

السيادة المطلقة على مسقط، وأجبرت حاكمها للتنازل عن جزر (كوريا - مورية)، وقسمت أملاكه بعد موته بين ولديه، ومن الناحية الفعلية قامت بريطانيا بتقسيم عمان إلى قسمين<sup>(1)</sup>.



---

(1) لوتسكي، (تاريخ الأقطار العربية الحديثة)، دار التقدم ، موسكو، عام 1977م، ص 180 - 182.

## الفرع الخامس الفرنسيون

اضطرت فرنسا أن تحصر نشاطها في الساحل الإفريقي للبحر الأحمر والقرن الإفريقي لأسباب كثيرة قد يكون أهمها تأخر فرنسا في الوصول إلى البحر الأحمر، وبالتحديد منطقة باب المندب، إذ وصلت أولى البعثات الاستكشافية الفرنسية إلى هناك خلال الأعوام 1835 - 1837م. وفكرت فرنسا بشراء جزيرة (سوقطرة)، لكن الامبراطور ((نابليون الثالث)) قرر عام 1859م، أن ينحصر نشاط فرنسا في الشاطئ الإفريقي للبحر للأحمر، ولذلك حصلت فرنسا على امتياز لاستغلال ميناء (أوبوك) في جيبوتي مقابل باب المندب، وفي عام 1882م استولت فرنسا على ميناء (جيبوتي)<sup>(1)</sup>، وفي 12 أيلول 1884م وقعت فرنسا على اتفاقية مع سلطان (تاجورة)، حصلت بموجبها على امتياز باستغلال جزء كبير من الساحل الإرتيري.

أما في الخليج العربي، فقد وصل التنافس أشده في حرب السبع سنوات (1756 - 1763م)، التي انتهت بمعاهدة باريس عام 1763م، وفيها تنازلت فرنسا عن كل مستعمراتها في أمريكا الشمالية وكندا وبعض جزر الهند الغربية، وبعد الثورة الفرنسية قررت فرنسا أن تعوض عن خسائرها، ومنافسة بريطانيا، بمحاولة قطع طريق الهند، وبعد فشل حملة ((نابليون)) على مصر عام 1798م، قام الكولونيل ((سباستيان)) عام 1802م، بجولة في الشرق الأدنى لإقامة بعض الصلات معها، وفي عام 1805م قرر ((نابليون)) التأكيد على أهمية الساحل الشرقي للجزيرة العربية، ولذلك حاول أن يشن حملة على العراق، واستطاع توظيف العلاقة مع الوالي ((سليمان الصغير))، الذي تسلم الحكم بعد مقتل عمه عام 1807م، وطورت فرنسا علاقاتها مع إيران أيضاً، وأنشأت شركة الهند الشرقية الفرنسية خط بريدي بين، بومباي - البصرة - حلب - أستنبول.

والخلاصة أن نفوذ فرنسا في الخليج العربي بقي هامشياً، وعندما حاولت الاحتجاج على تقسيم عمان إلى قسمين، حلت بريطانيا الخلاف بواسطة اتفاق، (حل وسط) حول استقلال مسقط وزنجبار، في 10 آذار 1862م<sup>(2)</sup>.



(1) د. قصي كامل صالح شبيب، مصدر سابق، ص 85 - 86.

(2) لوتسكي، (تاريخ الأقطار العربية الحديثة)، مصدر سابق، ص 180 - 182.



## الفرع السادس الإيطاليون

بدأ النشاط الإيطالي في منطقة باب المنذب عام 1861م، عندما تقدمت بعض الشخصيات في الحكومة الإيطالية بمشروع لاحتلال الشاطئ الإفريقي للبحر الأحمر لمنافسة الفرنسيين والبريطانيين، وفي نيسان عام 1870م، أقامت إيطاليا أول مستعمرة لها في المنطقة في ميناء (عصب) إلى الغرب من مضيق باب المنذب.

وفي عام 1885م احتلت القوات الإيطالية، مدينة (رهيطه)، إلى الجنوب من ميناء (عصب)، بالقرب من مضيق باب المنذب، وفي 15 تشرين الثاني 1885م، احتلت القوات الإيطالية ميناء (مصوع)، واستطاعت عام 1890م أن تسيطر على الساحل الإرتيري.

وفي عام 1936م احتلت الحبشة، وقد وقعت إيطاليا وبريطانيا اتفاقية لتقاسم النفوذ في منطقة الحبشة عام 1938م<sup>(1)</sup>.



---

(1) د. قصي كامل صالح شبيب، مصدر سابق، ص 105 – 112.

## المطلب الثاني أطماع إسرائيل في البحر الأحمر

يقول عضو الكنيست من حزب العمل (ميخائيل بارزوهار)، كاتب سيرة (بن غوريون)، ومؤلف كتاب ((النبي المسلح))، (The Armed prophet)، وهو عبارة عن قصة حياة (بن غوريون)، أن مؤسس ((إسرائيل)) كان يقول:- (إن هدفنا هو تسوير نطاق من العزلة حول العالم العربي، لأن بن غوريون يعتقد أننا لا نستطيع أن نكره جيراننا العرب على عقد السلام معنا. ولكن ما من شيء يمكن أن يؤدي إلى السلام بيننا وبينهم أفضل من أن نكسب مزيداً من الأصدقاء بين دول آسيا وأفريقيا)<sup>(1)</sup>.

أما ((أبا أيان)) وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق، فقد كان أكثر وضوحاً من رئيس حكومته، عندما قال:- (إن موطن قدم لإسرائيل على البحر الأحمر يعوضها عن الحصار الإقليمي المفروض عليها، وعن طريق ربط المحطات الشرقية والغربية عبر قطاع ضيق من الأرض يمكن لإسرائيل أن تصبح الجسر الذي تعبره تجارة الشعوب في القارات جميعها، وبذلك يمكن تحرير شعوب آسيا وأفريقيا من الاعتماد على قناة السويس)<sup>(2)</sup>. وقد حاول ((أبا أيان)) أن يفسر الاستراتيجية الإسرائيلية بأنها رد على رفض العرب القبول بإسرائيل:- (نحن قلنا إن الوضع الطبيعي لإسرائيل هو الانسجام الإقليمي، ولكن إذا تعذر ذلك، فسنعمل على زرع العلم الإسرائيلي في عشرات العواصم، ونعمل على خلق وجود دولي)<sup>(3)</sup>.

وهنا نذكر ما قاله قائد البحرية الإسرائيلية الأسبق ((كانستلون)) في عام 1954م:- (نحن نملك أسطولاً بحرياً ضخماً يعمل في كافة موانئ العالم، ولهذا علينا أن نعد العدة في المستقبل كي نستطيع أساطيلنا البحرية والحربية أن تحطم الحصار العربي المفروض علينا، وأن نفرض الحصار بدورنا على الدول العربية عن طريق تحويل البحر الأحمر إلى بحيرة يهودية)<sup>(4)</sup>. وسوف نتناول هذا المطلب في الفروع الثلاثة التالية:-

### الفرع الأول ضمان إسرائيل موطن قدم لها في البحر الأحمر

يقول:- (حاييم هيرتزوغ)، رئيس دولة ((إسرائيل)) الأسبق، وهو أحد كبار المؤرخين العسكريين الإسرائيليين، (إن منطقة النقب وصولاً إلى العقبة، أعطيت إلى ((إسرائيل))، بناء على قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة، رقم/181، في 29 تشرين الثاني 1947م، ولكن العمليات الحربية التي دارت خلال عام 1948م، أبقت هذه المنطقة تحت السيادة المصرية، ولذلك فضلت ((إسرائيل)) الاستيلاء على قرية (أم الرشراش) بعد توقيع الهدنة مع المصريين وبدء مفاوضات الهدنة مع الأردنيين). واستناداً لهذا المخطط قام لواء جولاني ولواء النقب، بشن عملية عسكرية،

(1) M.Bar Zohar, the Armed Brophet, London, 1946, P P. 261 – 270.

(2) Abba Eban, Voice of Israel London, Faberand Faber, 1959, P. 295.

(3) Ibid, P. 295.

(4) حمد سعيد الموعد، ((استراتيجية إسرائيل والصهيونية تجاه دول الحزام المحيط))، مجلة الأرض للدراسات الفلسطينية، بيسان، عام 1982، ص 27 – 28.

عرفت باسم عملية أفدا (Evda)، تظاهرت القوات الإسرائيلية بأنها تقوم بعملية مناورة، إذ انطلق لواء النقب عبر الوديان والجبال في المنطقة الوسطى من النقب. أما لواء جولاني، فقد سار في منطقة وادي عربة على طول الحدود مع الأردن، وفي العاشر من آذار عام 1949م تم الاستيلاء على قرية أم الرشراش، التي أقيمت (إيلات) على أنقاضها، وبذلك ضمنت ((إسرائيل)) أول موطن قدم لها على البحر الأحمر<sup>(1)</sup>.



---

(1) Chaim Hetzog. The Arab Israel, Wars. Arms and Armour press, London, Meiborn, 1982, P. 104.

## الفرع الثاني التحالف مع إثيوبيا

إثيوبيا خليط للشعوب والقوميات والديانات واللغات، وأن أرضها شديدة الخصومة عندما يتوفر المطر، وهي أرض المجاعات والصراعات والثورات، تبحث منذ قرون عن الأمن والسلام والطعام، وهي بحكم تركيبها القومي بحاجة إلى الدعم الخارجي لدرجة أن بعض الباحثين يعتقدون أن إثيوبيا لا تضع سياساتها الخارجية<sup>(1)</sup>. لأن الصفوة الحاكمة تمثل مصالح الأقلية من بين شعوب إثيوبيا، من جهة، ولأن موقع إثيوبيا وعدم تماسك بنيتها الداخلي جعلها هدفاً للأطماع الاستعمارية وغزواتهم، سواء كانت برتغالية أم إسبانية، بريطانية أم إيطالية، أمريكية، إسرائيلية، لأن ((إسرائيل)) هي التي أعادت الامبراطور (هيلاسلاسي) إلى الحكم عندما تعرضت إثيوبيا لانقلاب عسكري في 14 أيلول 1960م، بينما كان الامبراطور هيلاسلاسي، في رحلة إلى أمريكا اللاتينية، وتقول الوثائق التاريخية:- إن (هيلاسلاسي) طلب المساعدة من (غولدا مائير) وزيرة الخارجية الإسرائيلية في ذلك الوقت، والتي أبلغت (بن غوريون) بطلب الامبراطور، وسارع (بن غوريون) في تلبية طلب هيلاسلاسي، مقابل السماح للقوات الجوية الإسرائيلية باحتلال (قاعدة أسمرة الجوية)، ومقابل هذه الخدمة طلب (بن غوريون) في رسالة إلى الامبراطور، أن تعترف بلاده بـ((إسرائيل))، ونفذت الحبشة الطلب إذ اعترفت في أيلول عام 1963م بـ((إسرائيل))، وزارها رسمياً بعد ذلك عدد من الوزراء الإسرائيليين وكبار قادة الجيش الإسرائيلي<sup>(2)</sup>.

وقد شرحت الدكتورة سوزان جنلسن، أستاذة الدراسات الإفريقية في الجامعة العبرية، أسباب التحالف الأثيوبي - الإسرائيلي، بقولها:- (إن للبلدين هدفاً استراتيجياً واحداً وهو إبعاد الاتحاد السوفيتي عن البحر الأحمر، وكلا البلدين يفهمان مشاكل كل منهما مع جيرانه، مشاكل ((إسرائيل)) مع الدول العربية، ومشاكل إثيوبيا مع السودان وإرتيريا)<sup>(3)</sup>.

وأيد الكاتب الإسرائيلي ((الياهو سلفستر)) في مقال كتبه في صحيفة هآرتس، وجهة نظر الدكتورة (جنلسن)، بقوله:- (إن التخريب السوفياتي يتم بواسطة العرب، لهذا السبب يهتم الأثيوبيون بالتغلغل الروسي في البحر الأحمر ويقلقهم ذلك، وفي هذا المجال لا تلتقي المصالح الأثيوبية مع المصالح الإسرائيلية بل مع المصالح الأمريكية)<sup>(4)</sup>.

وبعد ذلك بذلت ((إسرائيل)) جهوداً مكثفة لتعزيز علاقاتها مع إثيوبيا التي تمتلك من خلال إرتيريا منفذاً على البحر الأحمر، وبالإضافة إلى النشاط الذي لعبه الموساد الإسرائيلي في دعم الاستخبارات العسكرية لمواجهة الثوار في إرتيريا، وحصلت ((إسرائيل)) بعد زيارة (موشي دايان) لإثيوبيا عام 1964م، وزيارته الثانية عام 1965م، على التسهيلات في بعض الجزر الأثيوبية القريبة من باب المندب، وقامت شركاتها: أنكودي للحوم (Ancudi)، وسيا (Sia) للمنتجات الزراعية، وعميران (Amiran) للتجارة، وسوليل بونيه (Solel Boneh) للبناء والأشغال العامة، وآتا (ATA) المحدودة للمشروعات الزراعية، وشركة الأخوان أرون (Aron

(1) حسن مكي، ((الحركات الثورية في أفريقيا ومستقبل القرن الإفريقي))، قراءات سياسية، العدد الثالث، السنة الثانية، تموز 1992م، ص 87

(2) Jeune Afrique, 15 - 5 - 1978.

(3) صحيفة هآرتس الإسرائيلية، 14 أيار 1969م.

(4) حمد سعيد الموعد، ((استراتيجية إسرائيل والصهيونية))، مصدر سابق، ص 154.

(Bros .co) للواردات والصادرات والهستدروت، بتعميق نشاطها في إثيوبيا، واستراتيجيتها العسكرية في البحر الأحمر، الرامية على ضمان القدرة والقوة العسكرية للقيام بعمليات حربية ضد العرب من مضائق تيران حتى باب المندب، بالإضافة إلى ضمان الاتصال والأمن للخطوط البحرية العسكرية، والمدنية الإسرائيلية من المحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط عن طريق البحر الأحمر، والطريق البحري من إيلات حتى عسقلان وحيفا<sup>(1)</sup>.

وبعد حرب 5 حزيران 1967م، واحتلال ((إسرائيل)) لشبه جزيرة سيناء وإغلاق قناة السويس زادت ((إسرائيل)) من تحالفها مع إثيوبيا، خصوصاً بعد فشل المحاولات البريطانية للاحتفاظ بجزيرة (بريم) ميون اليمنية التي تشرف على مضيق باب المندب، وقد استهدفت النشاطات الإسرائيلية في إثيوبيا، كما يقول (يهوشفاط حركابي) رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية الأسبق:- (إن على إسرائيل أن تمنع قيام إرتيريا مستقلة لأنها دولة عربية وستحول البحر الأحمر إلى بحر عربي وستكون العاقبة وخيمة على إسرائيل)<sup>(2)</sup>.

ولذلك استأجرت ((إسرائيل)) جزيرة (حالب) عام 1970م، والتي تقع على بعد (40 كم) جنوب شرق (ميناء عصب)، وتبلغ مساحتها (40 كم<sup>2</sup>)، وأقامت فيها قاعدة جوية وأخرى بحرية، وأقامت قاعدتين عسكريتين في أراضي إرتيريا في منطقتي (رواجيات ومهلاي)، وقاعدة للاستخبارات العسكرية في أسمره، وفي 11 أيلول 1971م، اعترفت ((إسرائيل)) أن قواتها العسكرية احتلت مجموعة الجزر الصغيرة بالقرب من مضيق باب المندب، وأقامت قاعدة للاتصالات في قاعدة صغيرة تعرف باسم (زلق)، تقع على بعد (32 كم) من ساحل اليمن الجنوبي سابقاً.

وأقيمت قاعدة عسكرية جوية بحرية في جزيرة (حالب)، تجاه ميناء حالب، وسمح للإسرائيليين بإقامة شبكة من الرادارات على طول الساحل الإثيوبي المطل على البحر الأحمر، وبعد زيارة (حايم بارليف) إلى إثيوبيا حصلت القوات الإسرائيلية على تسهيلات بحرية وجوية في القاعدة الأمريكية في جزيرة (كانيو)، لتزويد الطائرات الإسرائيلية بالوقود والذخيرة.

وفي 28 آذار 1973م، أعلن (أبا أيبان) وزير الخارجية الإسرائيلي:- (أن أمن ((إسرائيل)) مرهون ببقاء مخرجها الأمن إلى البحر الأحمر، و((إسرائيل)) ستدافع عن مخرج البحر الأحمر بأي ثمن)<sup>(3)</sup>.

وفي نيسان 1974م، أدخلت ((إسرائيل)) زورقين من طراز (ريشف)، الحاملة للصواريخ إلى سلاحها البحري في البحر الأحمر، وعلق على ذلك البريغادير (شلومو رائيل)، قائد سلاح البحرية الإسرائيلي، في مقال كتبه في صحيفة معاريف الإسرائيلية:- (إن هذا البحر، البحر الأحمر، الذي كان في الماضي نقطة ضعف ((إسرائيل))، يمكن أن يتحول إلى مجال للمبادرة ((إسرائيل)) وقت الحرب، وأن يخلق تهديداً لمؤخرة مصر وطرق ملاحتها البحرية. إن سيطرة مصر على قناة السويس تضع في يدها مفتاحاً واحداً فقط في هذا الممر المائي، أما المفتاح الثاني

(1) حسن معلوم، ((الاستراتيجية الإسرائيلية في أفريقيا))، مجلة الوحدة العربية العدد 97، تشرين الأول 1992م، ص 58 – 59.

(2) صحيفة معاريف الإسرائيلية، 12 شباط 1975م.

(3) صحيفة الأهرام، 12 نيسان 1973م.

والأهم فبالإمكان أن يوجد بيد ((إسرائيل))، إذا عرفت كيف تطور التفوق البحري في منطقة البحر الأحمر وتحافظ عليه<sup>(1)</sup>.

وبعد الإطاحة بنظام (هيلا مريام)، استعادت ((إسرائيل)) نشاطها في إثيوبيا وفي عام 1990م عقدت صفقة بين البلدين حصلت إثيوبيا بموجبها على (15) طائرة كفير، إسرائيلية الصنع، مقابل السماح ((لإسرائيل)) باستخدام جزيره (دهلك)، على مدخل باب المندب. وفي 26 تشرين الأول 1990م، قام (أرنيل شارون) وزير الزراعة في حكومة (شامير) بزيارة إلى إثيوبيا لمدة عشرة أيام للإطلاع على أوضاع اليهود هناك، وذكرت صحيفة الأندبندنت البريطانية أن مئات الخبراء الإسرائيليين يعملون في إثيوبيا<sup>(2)</sup>.

(1) صحيفة معاريف، 26 نيسان 1974م.

(2) حسن معلوم، ((الاستراتيجية الإسرائيلية في أفريقيا))، المصدر السابق، ص 60 - 61.

## الفرع الثالث إرتيريا والتقاء المصالح مع إسرائيل

خلال ثلاثة عقود تقريباً بقيت ((إسرائيل)) تعارض قيام دولة إرتيرية مستقلة، لأنها ستحول البحر الأحمر إلى بحيرة عربية مائة بالمائة، لأن أغلبية سكان إرتيريا عرب وقد ساهم العرب بقسط وافر في تحرير إرتيريا من الاستعمار الإثيوبي، سواء من خلال كوادر الثورة في دمشق ومعسكرات الثورة الفلسطينية وفي السودان وغيرها، أو من خلال فضح الدور التخريبي الذي لعبته المخابرات الإسرائيلية ضد الثورة الإرتيرية من جهة وفي تدريب الجيش الإثيوبي وتزويده بالمعدات والأسلحة اللازمة للقيام بهذه المهام من جهة أخرى، ولا يزال الدور الذي لعبه (أساسيا أفورفي) ومجموعته في حرف الثورة الإرتيرية عن مسارها الصحيح، ودور الولايات المتحدة و((إسرائيل)) في هذا المجال، خصوصاً أن المعلومات تتحدث عن علاقة سرية وثيقة جداً بين الرئيس الإرتيري (أفورفي) والولايات المتحدة، وقد ذكرت معلومات صحفية أن الرئيس الأمريكي الأسبق (جيمي كارتر)، استقبله في طائرة أثناء زيارته لمصر عام 1978م<sup>(1)</sup>. ولا يزال الأمر يتكشف يوماً بعد يوم.

إلى ذلك لا بد أن تتكشف الملابس التي أدت إلى تحييد القادة التاريخيين للثورة أمثال (صالح سبي) ورفاقه، وسيطرة أقلية مسيحية على قيادة الثورة، وأخيراً التحول الجاد في التوجهات السياسية للثورة الإرتيرية. فقيادة إرتيريا الحاليون يرفضون عودة أكثر من نصف مليون لاجئ إرتيري من أصل عربي موجودين في السودان إلى إرتيريا، وتتحكم بالقيادة أغلبية مسيحية معادية للعرب، الأمر الذي يبرز التقارب الحالي بين إرتيريا ((وإسرائيل)). ويقول بعض الباحثين:- إن القيادة الإرتيرية الحالية التي رفضت الانضمام إلى جامعة الدول العربية، تعتبر أن العلاقة مع ((إسرائيل)) هي المدخل لإقامة علاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(2)</sup>.

ولم تقتصر العلاقات الإرتيرية - الإسرائيلية، على الزيارات التي قام بها الرئيس (أساسيا أفورفي) ((إسرائيل))، بعد استقلال بلاده مباشرة، والتعاون المشترك في عدد من المجالات العسكرية والاقتصادية بل امتد ليشمل إشراف الإسرائيليين المباشر على العمليات الحربية التي قامت بها القوات الإرتيرية ضد القوات اليمنية في جزيرة (حنيش) في 15 كانون الأول 1995م، وتفيد المعلومات المتوفرة أن ضابطاً إسرائيلياً قاد الهجوم الإرتيري على جزيرة حنيش، وأن خبراء إسرائيليين أشرفوا على تشغيل الزوارق الحربية التي هاجمت الجزيرة، وأن عدد هذه الزوارق هو (4 - 6) زوارق حربية.

ومقابل هذه المساعدات الإسرائيلية العسكرية لإرتيريا، قدم الرئيس (أساسيا أفورفي) تسهيلات عسكرية للإسرائيليين في جزيرة موسى، وهي تقع جنوب ميناء (عصب)، حيث أقامت القوات الإسرائيلية قاعدة بحرية هناك، وإلى الجنوب الشرقي من القاعدة نصبت رادارات على قمة جبل (سوركين علي) لمراقبة السفن التي تمر عبر باب المندب، وفي جزيرة (تمرة)، أقام الإسرائيليون قاعدة بحرية لاستقبال السفن الحربية الإسرائيلية، وفي جزيرة (فاطمة)، تم تجهيز المرفأ من قبل ((إسرائيل))، لإقامة مصنع لتعليب الأسماك هناك<sup>(3)</sup>. ولكن السؤال المشروع، هو هل أن الدور الذي تقوم به إرتيريا سوف يؤدي إلى التقليل من أهمية أثيوبيا بالنسبة ((إسرائيل))؟ لأن الوقائع

(1) اللواء الدكتور جمال مظلوم، مقالة، ((أبعاد الصراع اليمني الإرتيري حول جزر البحر الأحمر))، صحيفة الاتحاد في 16 آذار 1996م.

(2) اللواء الدكتور جمال مظلوم، المصدر السابق.

(3) اللواء الدكتور جمال مظلوم، مقالة، ((الدور الإسرائيلي في احتلال جزر حنيش))، صحيفة الاتحاد، في 27 شباط 1992م.

كلها تؤكد أن ((إسرائيل)) على استعداد للتعاون مع البلدين لتحقيق حزمة من الأهداف التي تخدم مصالحها الاستراتيجية.

ويمكننا القول أن ((إسرائيل)) تشعر أن بإمكان إرتيريا أن تخدم مصالحها الحيوية دون الحيلولة لتحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عربية.

لقد كتب الصحفي الإسرائيلي (يعاف كرمي)، مقالاً في صحيفة هآرتس، قال فيه:- (إن أهمية أثيوبيا تكمن في كونها الدولة الوحيدة غير العربية وغير الإسلامية على البحر الأحمر، وتملك أهم الموانئ هناك، وأنها العقبة الوحيدة في نظر الاستراتيجيين الإسرائيليين في وجه تعريب باب المنذب الذي خاضت ((إسرائيل)) من أجله حربين)<sup>(1)</sup>.

ومما لا شك فيه أن القيادة الإرتيرية الحالية تؤدي الدور المطلوب منها في هذا المجال، خصوصاً بعد تزايد المعلومات عن وجود ضباط ومستشارين عسكريين إسرائيليين في إرتيريا، وقد نقلت صحيفة هآرتس عن مصادر عسكرية قولها:- ((إن نحو (200) مستشار عسكري إسرائيلي هناك))<sup>(2)</sup>.

ونستطيع القول: إن أمن البحر الأحمر جزء أساسي من الأمن القومي العربي، وهو عامل حاسم في الصراع العربي الإسرائيلي، والذي تؤكد الوقائع أنه من الحكمة عدم الإغراق في التفاؤل في التوصل إلى تسوية عادلة ومشروعة ودائمة له في الظروف الحالية، وسيبقى الأمن في هذا الممر المائي الحيوي يحمل إمكانات صراع ضخم في المستقبل على ضوء مقدرة التحالف الأمريكي - الإسرائيلي، من تأمين التواجد المعادي للعرب على السواحل الإرتيرية خلافاً لكل الحقائق التي كانت ((إسرائيل)) تعارض استقلال إرتيريا لأجلها، لأنها ستكون دولة عربية تجعل من البحر الأحمر بحيرة عربية.

إن الإرادة الاستراتيجية العربية الموحدة مطالبة بتأمين متطلبات السيطرة الاستراتيجية القومية على هذا الممر المائي، بضوء خبرات الماضي وحقائق الحاضر ومصالح العرب القومية في المستقبل. لقد استطاعت عملية فدائية صغيرة شنت ضد ناقلة النفط الإسرائيلية (كورال سي) (Corral Sea)، بعد عدوان 5 حزيران 1967م، في مضيق باب المنذب، أن تؤكد فشل النظرية الأمنية الإسرائيلية، وجاءت تجربة إغلاق باب المنذب في 6 تشرين الأول 1973م، من قبل المدمرات والغواصات المصرية، التي وصلت إلى السواحل اليمنية سراً، وأغلقت مضيق باب المنذب أمام الملاحة الإسرائيلية، لتؤكد ما قلناه حول النظرية الأمنية الإسرائيلية، وكذلك الحدود الآمنة، وأنه في ظروف المعركة المشتركة والشاملة يمكن أن تتعرض ((إسرائيل)) لضربات موجعة وحيوية، تجعل قادة ((إسرائيل)) يعيدون النظر في سياساتهم<sup>(3)</sup>.



(1) صحيفة هآرتس الإسرائيلية، 25 ايار 1990م.

(2) صحيفة هآرتس الإسرائيلية، 23 ايار 1995م.

(3) حسن معلوم، ((الاستراتيجية الإسرائيلية في أفريقيا))، المصدر السابق، ص58.



## المطلب الثالث الممرات المائية والقانون الدولي

إن نظرة فاحصة على الممرات المائية العربية يبين بوضوح أن القانون الدولي يحدد وبشكل صريح ولا لبس فيه مكانة الممرات المائية العربية، وعلى النحو التالي:-

أولاً: قناة السويس

هي ممر مائي دولي ضمن الأراضي المصرية، وتطبق عليه القوانين المتعلقة بالمياه الداخلية التي تعطي جمهورية مصر العربية، السيطرة التامة والمطلقة على هذا الممر المائي، وقد مارست مصر هذا الحق عندما منعت السفن والبضائع الإسرائيلية من المرور به.

ويعترف (بن غوريون)، أن من بين الدوافع التي دفعت ((إسرائيل)) للاشتراك في العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م، رغبتها في استخدام قناة السويس<sup>(1)</sup>. وعندما قام مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى الشرق الأوسط، (الدكتور يارنغ) بجولته في المنطقة كررت ((إسرائيل)) أكثر من مرة طلبها بالسماح لها باستخدام قناة السويس، وقد نصت على ذلك صراحة - الفقرة السادسة من المذكرة المسلمة للمبعوث الدولي في شباط 1971م، ولم تستطع ((إسرائيل)) استخدام قناة السويس إلا بعد التوقيع على اتفاقية سيناء - الثانية في أيلول عام 1975م<sup>(2)</sup>.

ثانياً: خليج العقبة

الأستاذ الراحل، أحمد الشقيري، من الخبراء الأوائل في القانون الدولي بالعالم العربي في إثارة مسألة خليج العقبة في ندوات ومؤتمرات خبراء القانون الدولي، ولقد ضمن خبرته في الكتاب الذي أصدره مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية في تشرين الأول عام 1967م، باللغة الإنكليزية، ويحتوي الكلمات التي ألقاها الشقيري، في المؤتمر الدولي لقانون البحار في جنيف في 24 شباط - 27 نيسان 1958م، والمؤتمر الدولي لقانون البحار في عام 1960م، بالإضافة إلى كلمته أمام اللجنة السادسة - للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1959م، وفيه بذل جهوداً متميزة لتحديد مفهوم المياه التاريخية وتطبيقها على خليج العقبة، وفيما يلي أهم ما قاله في هذا الصدد<sup>(3)</sup>:-

- 1- إن خليج العقبة لا تنطبق عليه قوانين الملاحة في أعالي البحار.
- 2- إنه ليس منطقة صيد أسماك يحق للدول المشاطئة تحديد عمق مصائدتها بقدر يساوي عمق مياهها الإقليمية.
- 3- وهو ليس مضيقاً بين بحار مفتوحة، أو ممراً بين بحرين مفتوحين.

(1) Kennette Love. Suez Twice, the Foruth War, New York, Me Qraw Hill, 1969.P. 123.

(2) حمد سعيد الموعد، (استراتيجية إسرائيل تجاه مصر)، مصدر سابق، ص 29.

(3) الأستاذ، أحمد الشقيري، (رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية) الذي ترأس الوفد السعودي إلى الأمم المتحدة والمحافل الدولية.

4- إن ما ينطبق على خليج العقبة هو ما يعرف بقانون البحار بالمياه التاريخية، واستناداً إلى آراء خبراء القانون الدولي، أمثال: سيسل هيرست (Cecil Hurst)، جيدل (Gidel)، هيجنز وكولمبس (Higgins and Columbus) ... إلخ.

وللمياه التاريخية، المفهوم القانوني نفسه الذي تحمله المياه الداخلية، والذي استندت إليه بعض الدول في إعلان سيادتها على الخلجان التالية<sup>(1)</sup>:-

أ- خليج ديلاوير (The Delaware Bay) عام 1793م.

ب- خليج فونيسكا (The Fonesca) في أمريكا الوسطى الذي تحيط به كل من السلفادور، هندوراس، ونيكاراغوا، وقد اعتبر منذ عام 1917م مياهاً داخلية لهذه الدول الثلاث.

ج- خليج شيسايبك (The Chesapeake Bay)، الذي أعلنت ألباما سيادتها عليه عام 1935م.

ويؤكد خبراء القانون الدولي، أنه عندما يعطى أحد الخلجان مكانة مياه تاريخية تصبح مياه مياهاً داخلية، وتتمتع بكل المزايا التي تتمتع بها المياه الداخلية، وإحدى النتائج الناجمة عن ذلك أن الدول المشاطئة لهذا الخليج غير ملزمة أن تمنح حق المرور البريء للسفن الأجنبية، ومن حقها أيضاً أن تفرض قوانينها وكل ما ينسجم مع سيادتها على مرور السفن في الخليج بما في ذلك حرمان السفن التابعة لبعض الدول من استخدامه أو المرور به<sup>(2)</sup>.

ويرتكز مفهوم المياه التاريخية في القانون الدولي على الأسس التالية:-

أ- الاستخدام القومي المستمر، وبناءً عليه يعتبر خليج العقبة عربياً منذ عشرات القرون.

ب- يؤكد الفقيه في القانون الدولي (بوركوان) (Bourquin) بقوله: (لا يعطي الاحتلال أو السيطرة من خلال القوة دولة ما حق الإدعاء بالملكية التاريخية لمياه هذا الخليج أو ذلك، لأن المقصود هنا تلك المياه التي كانت دائماً جزءاً من أراضيها ولم تكن ذات يوم تابعة لدولة أخرى أخذت منها بالقوة)<sup>(3)</sup>.

ج- إن السماح ((لإسرائيل)) في ظل ترتيبات أمنية أو سياسية باستخدام مياه خليج العقبة لا يعطيها أي حق قانوني للحديث عن مياه تاريخية في خليج العقبة، خصوصاً إذا أخذنا في الحسبان أن إطلاقة هذه الدولة على الخليج، مثل وجودها هي جاءت نتيجة عملية عسكرية باحتلال قرية أم الرشراش الفلسطينية في 10 آذار 1949م، بعد توقيع اتفاقيات الهدنة مع كل من مصر والأردن.

د- إن مدخل خليج العقبة، مضائق تيران، مياه مصرية إقليمية يحق لمصر تطبيق مبدأ المرور البريء، حسب قواعد القانون الدولي، واتفاقية قانون البحار الأخيرة لعام 1982م، على سفن الدول الأجنبية، ولها حرمان بعض الدول من هذا الحق، وقد مارسته مصر بشكل فعلي ضد ((إسرائيل))، وتقول المجلة الأمريكية للقانون الدولي،

(1) Ahmad Shukairy, Territorial and Historical Waters in international Law, Research center, P.L.o Beirut, 1967. P P, 170 – 173.

(2) Lbid ,p. 174.

(3) Ahmad Shukairy, Lbid p. 179.

في ملحقتها بشأن خليج العقبة ما يلي:- (إنه مياه داخلية عربية للدول العربية التي تحيط به منذ قرون)<sup>(1)</sup>.

ثالثاً: مضيق باب المندب

يصل بين بحرين مفتوحين يعتبران من أعالي البحار، يطبق فيه مبدأ المرور الحر، مثل مضيق البوسفور، ومضيق جبل طارق ... إلخ.

رابعاً: مضيق هرمز

إنه مضيق يؤدي إلى بحر شبه مغلق، وقد عرف المؤتمر الثالث لقانون البحار المنعقد في 7 تشرين الأول 1982م، البحر شبه المغلق:- (بأنه خليج أو حوض بحر تحيط به دولتان أو أكثر ويتصل ببحر آخر أو بالمحيط بواسطة منفذ ضيق كلياً أو أساساً بين البحار الإقليمية والمناطق الاقتصادية الخالصة لدولتين ساحليتين أو أكثر)، ويميز قانون البحار بين ثلاثة أنواع من المضايق:-

- أ- المضايق المستخدمة للملاحة الدولية بين أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة أو جزء من منطقة اقتصادية خالصة، ويتمتع بحق المرور العابر<sup>(2)</sup>.
- ب- المضايق المشككة بجزيرة للدولة المشاطئة لمضيق وبيبر هذه الدولة المشاطئة للمضيق مع وجود طريق في أعالي البحار أو طريق في منطقة اقتصادية خالصة باتجاه البحر من الجزيرة، ويتمتع هذا المضيق بحق المرور البريء<sup>(3)</sup>.
- ج- المضايق الموجودة بين جزء من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة وبين البحر الإقليمي لدولة أجنبية، ويطبق على هذا النوع الأول من المضايق والمقصود بحق المرور العابر<sup>(4)</sup>، هو حل وسط توفيق بين المرور الحر الذي لا يحق بموجبه للدول المشاطئة للمضيق التدخل في الملاحة ومصالحها، انسجاماً مع الرأي القانوني القائل:- (إن حرية الملاحة يجب ألا تلحق الضرر بأمن الدولة وسيادتها ووحدة أراضيها)<sup>(5)</sup>.



- (1) المجلة الأمريكية للقانون الدولي، الملحق، الصادر في نيسان 1929م.
- (2) المادة (37)، من اتفاقية قانون البحار لعام 1982م، وتنص:- (( ينطبق هذا الفرع على المضايق المستخدمة للملاحة الدولية بين جزء من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة وجزء آخر من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة)).
- (3) المادة (17 و18) من اتفاقية قانون البحار لعام 1982م.
- المادة (17) تنص:- ((رهنأ بمراعاة هذه الاتفاقية، تتمتع سفن جميع الدول، ساحلية كانت أو غير ساحلية، بحق المرور البريء خلال البحر الإقليمي))
- المادة (18) تنص:- ((1. المرور يعني الملاحة خلال البحر الإقليمي لغرض:  
(أ). اجتياز هذا البحر دون دخول المياه الداخلية أو التوقف في مرسى أو في مرفق مينائي يقع خارج المياه الداخلية.  
(ب). أو التوجه إلى المياه الداخلية أو منها أو التوقف في أحد هذه المراسي أو المرافق المينائية أو مغادرته.  
2. يكون المرور متواصلأً وسريعاً. ومع هذا فإن المرور يشتمل على التوقف والرسو، ولكن فقط بقدر ما يكون هذا التوقف والرسو من مقتضيات الملاحة العادية، أو حين تستلزمها قوة قاهرة أو حالة شدة، أو حين يكونان لغرض تقديم المساعدة إلى أشخاص أو سفن أو طائرات في حالة خطر أو شدة)).
- (4) المادة (37)، من اتفاقية قانون البحار لعام 1982م، والتي سبق ذكرها .
- (5) خليل إسماعيل الحديثي، ((نحو موقف عربي موحد من مضيق هرمز))، مجلة المستقبل العربي، العدد 89، لعام 1990م، ص66.

## المبحث الثالث

### الأساطيل الأجنبية قبل وبعد حروب الخليج وتباين وجهات النظر

بعد معركة التأميم التي خاضها العراق لتحرير ثرواته النفطية من أيدي الشركات الاحتكارية الغربية في (1 حزيران 1972 – 23 آذار 1973م)، ونشوب حرب 6 تشرين الأول 1973م، بين العرب و((إسرائيل))، واستخدام النفط (كسلاح في المعركة)، نواة في الاتفاق العراقي – السعودي، لمقاطعة الدول التي تساند الكيان الصهيوني في الحرب، وحرمانها من النفط، أي عدم (بيع النفط لهذه الدول). وبعد حرب تشرين وضع مهندس السياسة الخارجية الأمريكية آنذاك ((كيسنجر))، خطة لإنشاء (قوة للتدخل السريع)، أمريكية، مهمتها احتلال منابع النفط في الخليج العربي والجزيرة العربية، وتأمين وصول ناقلات النفط العملاقة لها ولحلفائها الغربيين. إضافة لما يشكله الخليج العربي والبحر الأحمر وممراته المائية من أهمية وموقع استراتيجي يربط الخليج العربي عبر مضيق باب المندب بالبحر الأحمر والمحيط الهندي، من جهة، والبحر الأحمر بقناة السويس بالبحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى. لهذه الأهمية بات من الضروري تواجد الأساطيل الأجنبية باختلاف أنواعها في هذه المنطقة تحت ذراع شتى، منها تأمين حماية ناقلات النفط لأمریکا، وحلفائها من الدول الغربية وغيرها، وهذا يعني السيطرة على الخليج العرب والبحر الأحمر. لقد ازداد التواجد العسكري الأمريكي – الغربي، خلال وبعد أزمة الخليج الأولى، الحرب العراقية – الإيرانية، تحت ذرائع حماية إمدادات النفط لدول الخليج المصدرة والسفن التجارية، عدا دولتي النزاع (العراق وإيران)، إضافة لحماية ناقلاتها النفطية، وناقلات حلفائها، إن ازدياد تواجد الأساطيل الأمريكية والبريطانية والغربية على اختلاف أنواعها والقوات البرية بمختلف صنوفها في مياه وأراضي دول الخليج العربي، والجزيرة العربية، لشن الحرب على العراق في 17 كانون الثاني 1991م، تحت حجة إخراجها من الكويت، وظل هذا التواجد للأساطيل الأجنبية في الخليج العربي وازداد أكثر لحين غزو واحتلال العراق بين 20 آذار – 9 نيسان 2003م، ولا تزال لحد الآن، وهذا ما يؤكد خطط ونهج الإدارات الأمريكية السابقة والحالية، للأهمية الحيوية للمنطقة وما تمثله من خزين احتياطي نفطي عالمي يتجاوز الـ (60%) من الاحتياطي العالمي وهذا ما تحقق لأمریکا فعلاً بعد احتلال العراق والسيطرة على ثرواته النفطية وغيرها ونفوط دول الخليج العربي. ولا تزال الأساطيل الأمريكية وغيرها، والغواصات وحاملات الطائرات والقوات البرية والجوية جاثمة على مياه وأرض دول الخليج العربي والعراق أيضاً، وسيبقى هناك احتمال كبير لزيادة حجم التواجد للأساطيل الأجنبية والقوات العسكرية بمختلف صنوفها وفي المقدمة القوات الأمريكية في مياه الخليج العربي ودول الخليج، تحت ذريعة وحجة جديدة هو امتلاك إيران للسلاح النووي، وعدم امتثالها لتنفيذ القرارات الدولية من جهة، وعدم تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، واحتمال قيام إيران بغلق مضيق هرمز بوجه الملاحة الدولية من جهة أخرى. وهذا ما دفع أمريكا إلى تكثيف جهودها مع حلفائها والأعضاء الدائمين لمجلس الأمن الدولي بإصدار قرار بتشديد الحصار الاقتصادي على إيران في حزيران 2010م. إن تواجد أمريكا في العراق بعد احتلاله منذ قرابة ثمانية أعوام ولحد الآن، وتواجد أساطيلها في مياه الخليج العربي وقواتها المختلفة في دول الخليج العربي يؤكد عزمها على البقاء في المنطقة بطريقة الاستعمار الاقتصادي الجديد.

وهذا ما خططت له الولايات المتحدة الأمريكية، وبدفع من الصهيونية العالمية لتنفيذ خططها الطموحة منذ منتصف عقد السبعينات من القرن الماضي.

وسوف نتناول هذا المبحث في المطلبين التاليين:-  
المطلب الأول: تواجد الأساطيل الأجنبية بعد حروب الخليج واحتلال العراق.  
المطلب الثاني: تباين وجهات النظر المختلفة للدول الأجنبية والعربية الخليجية.

## المطلب الأول تواجد الأساطيل الأجنبية بعد حروب الخليج واحتلال العراق

في عام 1972 – 1973م، أكمل العراق معركة تأمين ثرواته النفطية ضد الشركات الاحتكارية النفطية الغربية، وفي 6 تشرين الأول 1973م، اندلعت الحرب بين بعض الدول العربية (مصر – سوريا – العراق)، والكيان الصهيوني ((إسرائيل))، واستخدم (النفط كسلاح في المعركة) من قبل الدول العربية، وتنزع هذه الوسيلة كلاً من العراق والمملكة العربية السعودية، للضغط ومعاينة الدول التي تساند الكيان الصهيوني، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية. فكانت هذه هي نقطة البداية لتفكير الدول الغربية وفي مقدمتهم أمريكا لفكرة التواجد العسكري الأجنبي في الخليج العربي والبحر الأحمر، بدءاً بخطة ((هينري كيسنجر)) وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، بإنشاء (قوة التدخل السريع) الأمريكية للسيطرة على منابع النفط في الجزيرة العربية ودول الخليج وحماية إمدادات النفط لها، ولحفاظها الغربيين. وهكذا بدأ فعلاً التواجد العسكري الأجنبي في عقد السبعينات في البحر الأحمر يشكل مصدر قلق وتهديد للدول العربية المطلة على هذا البحر. وفي النصف الثاني من العقد نفسه بدأت تتطور استراتيجيات عربية لذلك البحر تهدف إلى جعله بحيرة آمنة بعيدة عن مناورات السيطرة والاحتواء التي تقوم بها الدول العظمى، ويأخذ مفهوم الاستراتيجية العربية حول جعل البحر الأحمر منطقة سلم واستقرار دائمين ومنطقة محايدة، ولم يخف القادة العرب نظرهم إلى البحر الأحمر، وهذا ما قاله الرئيس محمد أنور السادات في كانون الأول 1976م:- ((اعتبار البحر الأحمر بحيرة عربية)).

ويقول الرئيس الراحل حافظ أسد، في شباط 1977م:- ((أن البحر الأحمر بحر عربي)). ويقول الشيخ صباح الجابر الصباح في حزيران 1977م:- ((إن كل الدول المتاخمة لهذا البحر دول عربية)).

وقد عقدت عدة مؤتمرات قمة بين زعماء عدد من الدول العربية لبحث مسألة الأمن في البحر الأحمر منها(1):-

1- مؤتمر القمة الثلاثي في الرياض، في 19 تموز 1976م، بين الرئيس السادات، والملك خالد، والرئيس جعفر النميري، وتقرر في المؤتمر إقامة تنسيق عسكري بين هذه الدول في البحر الأحمر تتولى الإشراف عليه لجنة عسكرية موحدة، وأعلن المؤتمر توقيع اتفاقية دفاع مشترك بين مصر والسودان، وقيام التضامن العربي من جهة، وأمن وسلام البحر الأحمر من جهة ثانية.

2- مؤتمر الخرطوم الثلاثي، في شباط 1977م، بين رؤساء (مصر – سوريا- والسودان) الذي كرس لمواجهة الوجود الإسرائيلي في البحر الأحمر.

3- قمة تعز- اليمن، في 22 آذار 1977م، التي عقدت تحت شعار (التضامن العربي، وأمن البحر الأحمر)، وشارك فيها كل من شطري اليمن، الصومال، والسودان، وقرر المؤتمر الاتفاق على ضرورة المحافظة على سلام منطقة البحر الأحمر وأهميته(2).

(1) Colin legum and Haimshaked, eds. Middle East contemporary survey, New York, Holomes and Meter publishers, 1978, P. 172.

(2) د.قصي كامل صالح شبيب، مصدر سابق، ص 169 – 170.

وبعد اندلاع الحرب العراقية - الإيرانية، طورت الولايات المتحدة ما يعرف بالإجماع الاستراتيجي، (وقوات التدخل السريع)، بهدف احتلال منابع النفط عند الضرورة، وقد أدى اتساع رقعة الحرب إلى تزايد الأساطيل الأجنبية في مياه الخليج العربي، تارة تحت ذريعة ضمان حرية الملاحة في مضيق هرمز، وتارة أخرى لحماية ناقلات النفط.

أما الهدف الحقيقي فهو العودة لاحتلال الخليج العربي، وهذا ما أكده الحاكم البريطاني لإحدى الولايات العربية (أمارة)، قبل الاستقلال في مقابلة مع أحد الصحفيين العرب عام 1979م، يقول الحاكم البريطاني السابق متسائلاً:- ((لماذا على المواطن الغربي أن يتحمل على مضض وبصمت التهديد اليومي لطريقه حياته من قبل عدد من المشائخ العرب وآيات الله الإيرانيين؟ بل أي حق أخلاقي للدول المصدرة للنفط التي لم يكن لها أي دور على الإطلاق في اكتشاف النفط واستخراجه يسمح لها أن تلعب بمقدرات الحضارة الغربية كلها؟ ألا يمكن ابتداء ذريعة لعود الغرب لاستعمار هذه المنطقة التي هي بمثابة حبل الوريد لكل مصالح العالم الغربي))<sup>(1)</sup>.

أما الرئيس الأمريكي الأسبق، (ريتشارد نيكسون)، فقد شرح وبشكل لا لبس فيه ولا غموض ولا خجل الهدف الحقيقي لوجود الأساطيل الأجنبية، وخصوصاً الأمريكية في الخليج العربي، يقول الرئيس (نيكسون) في كتابه الحرب الحقيقية الصادر عام 1980م:- ((مشبهاً العلاقة بين الولايات المتحدة ودول النفط بالعلاقة القائمة مع امرأة ثرية تضع تحت سريرها ثروة من الماس تقدر بملايين الدولارات وتتنظر دائماً بفارغ الصبر قدوم قائد الشرطة (The Sheriff)، ليطمئنها ويطبع قبلة على خدها))<sup>(2)</sup>.

وبعد ذلك يشرح الرئيس (نيكسون) المتغيرات الجديدة في منطقة الخليج، فيقول:- (علينا اليوم أكثر من أي وقت مضى أن نعلم من يسيطر على ماذا في الخليج الفارسي والشرق الأوسط لأنه المفتاح الذي يسمح لنا أن نعرف من يسيطر على ماذا في العالم. لقد انتقلت السيطرة على نفط الشرق الأوسط من أيدي الشركات متعددة الجنسيات إلى البلدان المضيفة. وأصبح بذلك نمط الحكم أو اعتدال الزعماء العامل الحاسم في تحديد علاقة الغرب بهذه المنطقة). وأخيراً يخلص الرئيس الأمريكي (نيكسون) إلى ضرورة أن تتواجد الولايات المتحدة بشكل دائم في المنطقة:- (إنه من الضروري أن تقيم الولايات المتحدة قواعد ثابتة لها كفيلة بأن تعكس صورة مقنعة لقواتها في المنطقة، وبأن تسمح بالرد بسرعة على ما قد يبرز من المخاطر والتهديدات المفاجئة)<sup>(3)</sup>.

ونعتقد هنا أن هذا يكشف بما فيه الكفاية أن تواجد هذه الأساطيل الأجنبية، والقوات العسكرية المختلفة، وبالذات القوات العائدة للولايات المتحدة بات يشكل مصدر تهديد لأمن الخليج العربي، تماماً مثلما يهدد التواجد الإسرائيلي العسكري وتحالفه مع كل من أثيوبيا وإرتيريا الأمن في البحر الأحمر.



(1) عبد القادر عرابي، ((المجتمع الدولي في ضوء المتغيرات الدولية))، المستقبل العربي، العدد 147، آبار 1991م، ص71.

(2) Richard. M. Nixon, the Real War. On Lining paper, New York, Warner books, 1980, PP. 95 – 96.

(3) Lbid, PP. 114 – 115.

## المطلب الثاني تباين وجهات النظر المختلفة للدول الأجنبية والعربية الخليجية

إن تباين وجهات النظر الدولية والإقليمية حول أمن الخليج العربي، نظراً لخصوصية الخليج العربي باعتباره شريان النفط بالنسبة للعالم، وسوف نقدم مفهوم الأمن من وجهة النظر للدول، (الإيرانية – الأمريكية – الإسرائيلية – الروسية – العربية الخليجية). في الفروع الخمس التالية:-

### الفرع الأول وجهة النظر الإيرانية

يضم الخليج العربي ممرين مائيين هما شط العرب، ومضيق هرمز، اللذين يتحكمان بالمدخلين الشمالي والجنوبي للخليج العربي، وبسبب تطلعات إيران غير المشروعة للهيمنة على هذين الممرين المائيين تسود علاقات غير ودية وأجواء انعدام الثقة بين العرب وإيران في هذا الصدد.

أولاً: شط العرب

في عهد الإمبراطورية العثمانية كانت عائدة شط العرب كاملة للعراق واستمر الوضع على هذه الحالة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، وبعد استقلال العراق عام 1932م، طالب بضرورة فرض سيادته على شط العرب باعتباره جزء لا يتجزأ من أرضه، وفي عام 1937م، وقعت إيران والعراق اتفاقية تثبت سيادة العراق على شط العرب الذي يبلغ طوله (100 ميل)، ويتشكل نتيجة التقاء نهري دجلة والفرات في قضاء القرنة، ويعتبر الحد الفاصل بين العراق وإيران، وبموجب هذه المعاهدة حصل العراق على حقوق ملاحية شاملة حتى علامة المياه المنخفضة على الجانب الإيراني بالإضافة إلى الملاحية حتى منتصف النهر، وقد استثنى من ذلك مناطق الرسو في الموانئ الإيرانية – عبادات – المحمرة – خسرو آباد.

قبلت إيران بالاتفاقية والتزمت بها حتى بعد قيام ثورة 14 تموز 1958م، في العراق، وإعلان النظام الجمهوري، وفي عام 1959م طالبت الحكومة الإيرانية بإعادة النظر في اتفاقية عام 1937م، وضرورة إعادة جميع أمكنة رسو السفن خارج الموانئ الإيرانية، وفي عام 1960م أدعت إيران أن الحكومة العراقية تماطل وترفض إعادة النظر في الاتفاقية المعقودة بين الطرفين، وزعمت الحكومة الإيرانية أن العراق يستخدم الرسوم التي تجمعها سلطة ميناء البصرة لأسباب لا علاقة لها بمسألة تطوير مجرى شط العرب.

ولذلك طالبت إيران بضرورة نقل الحدود العراقية الإيرانية إلى أعماق نقطة في القناة القابلة للملاحية في شط العرب.

فشلت مساعي العراق خلال الفترة ما بين تشرين الثاني 1963م، ونيسان 1966م، وهي الفترة التي تسلم فيها الرئاسة الفعلية للعراق الرئيس الراحل عبدالسلام محمد عارف، في التوصل إلى اتفاقية مع إيران، وبعد ثورة 17 تموز 1968م، واستلام مقاليد السلطة في العراق، الرئيس الراحل أحمد حسن البكر، اتخذت القيادة العراقية الجديدة عدة مبادرات لتحسين العلاقات مع



إيران، وفي 19 نيسان 1969م، أعلنت إيران إلغاء معاهدة عام 1937م، من جانب واحد، وأعلن البيان الإيراني الذي صدر بهذه المناسبة أن السفن الإيرانية لن تدفع الرسوم للعراق، ولن ترفع العلم العراقي.

وعندما تمسك العراق بالمطالبة بالسيادة الكاملة على شط العرب، أرسلت إيران باخرة شحن ترافقها من سلاح البحرية والطائرات عبر شط العرب إلى الخليج العربي، ورغم أن العراق لم يشتبك مع القوات الإيرانية المرافقة لسفينة الشحن، إلا أنه تمسك بالمطالبة بحقوقه، وبقيت العلاقات بين الطرفين متوترة بسبب شط العرب إلى أن أثمرت جهود الرئيس الجزائري الراحل (هواري بو مدين) بالوساطة بين العراق وإيران، والتوقيع على اتفاقية الجزائر في 7 آذار 1975م، والتوصل إلى اتفاق حول شط العرب، يقضي بنقل الحدود المائية بين البلدين إلى أعماق نقطة في شط العرب (خط التالوك)، وهذا هو الاقتراح الإيراني، وبذلك تم اقتسام شط العرب بالتساوي<sup>(1)</sup>.

وعندما اندلعت الحرب العراقية - الإيرانية، في 4 أيلول عام 1980م، حاولت إيران السيطرة على شط العرب بأكمله، والدلالة على ذلك محاولة الإيرانيين الاستيلاء على ميناء الفاو في شباط 1986م. وكذلك استغلت إيران ظروف حرب الخليج الثانية عام 1991م، بإثارة الفتن الطائفية في محافظة البصرة وبعض المحافظات الجنوبية العراقية الأخرى من خلال صفحة الغدر والخيانة بتسلل عناصر إيرانية لهذه المناطق بعد انسحاب القوات العراقية منها، وعمدت إيران على التدخل الفعلي في شؤون العراق خلال وبعد احتلاله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية من خلال خلق الفتن الطائفية ودعم الأحزاب الموالية لها وتسليحها وتدريب ميليشيات طائفية مسلحة وتنفيذ عمليات الاغتيالات لشخصيات عراقية علمية وعسكرية وسياسية، ولا يزال عناصرها موجودين في جميع مفاصل الدولة العراقية لحد الآن، وتوجه الأحزاب الطائفية الموالية لها، رغم وجود المحتل الأمريكي الجاثم على أرض العراق، منذ نيسان 2003م، غزو واحتلال العراق، (أزمة الخليج الثالثة)، ولحد يومنا هذا.

ثانياً: مضيق هرمز

يربط مضيق هرمز الخليج العربي بخليج عمان، الأول:- بحر شبه مغلق، والثاني:- بحر مفتوح، وكلاهما يشكلان لسائين بحريين متصلين بالمحيط الهندي، ينتهي ساحل المضيق الجنوبي عند عمان بينما تشكل إيران ساحله الشمالي الشرقي.

يبلغ طول المضيق (104 أميال) بحرية، وعرضه من جهة عمان (المدخل الجنوبي المتصل بالبحار العالية المفتوحة) حوالي (52,2 ميلاً) بحرياً، وهذا أقصى عرض للمضيق، لأنه ما يلبث أن يضيق تدريجياً حتى يصبح عرضه (20,75 ميلاً) بحرياً عند النهاية الشمالية الشرقية من جزيرة (لارك) على الجانب الإيراني، وجزيرة (قوين الكبرى) على الجانب العماني، وهذا أقل اتساع للمضيق، ويستمر عرض المضيق بحوالي (26 ميلاً) بحرياً لمسافة (16 ميلاً) بحرياً في

(1) ملكورين، مغيث الدين وأبراهام، ((صياغة السياسة الخارجية في الشرق الأوسط، التأثيرات المحلية على السياسة في مصر، العراق، إسرائيل))، مترجم إلى اللغة العربية، بدون ذكر اسم المترجم، مركز الدراسات فتح، دمشق، عام 1982م، ص 142 - 143.

الاتجاه الشمالي الغربي لجزر (قوين الكبرى والصغرى وسلامه وبناتها)، التي تقع داخل المضيق وعلى بعد (9 أميال) بحرية عن شبه جزيرة (مسندم).

وبسبب كثرة الجزر في الممر البحري والتيارات الناجمة عن المد والجزر، حددت المنظمة البحرية الاستشارية بين الحكومات (أمكو)، ممرين بحريين:-

الممر الأول: يتجه شرقاً باتجاه خليج عمان، وعرضه (1,5) ميل بحري، ويحاذي الجانب العماني على الشاطئ.

الممر الثاني: يتجه غرباً نحو الخليج العربي، وعرضه (4,5) أميال بحرية، يفصل بين الممرين شريط عرضه (ميل بحري واحد)، يحول دون اصطدام السفن المبحرة في الممرين.

تندرج أهمية مضيق هرمز من كونه الممر المائي الذي تعبئه صادرات النفط من الخليج العربي، إذ تقع كل حقول النفط وأغزرها في منطقة الخليج أو تحت مياهه، ولهذا السبب بالذات فإن المضيق له أهمية خاصة لدى كل دول العالم، إذ إن مصالح العديد من دول العالم على اختلاف أحجامها، وأرائها ونظمها السياسية، ومواقعها الجغرافية، ومستويات التطور الاقتصادي لديها، ولذلك ليس من المبالغة إطلاقاً أن دولاً عدة تطلق على هذا الممر ((المضيق))، اسم (المضيق الاستراتيجي)، (صمام الأمان العالمي)، (الممر الدولي للنفط أو شريان الطاقة).

ويوجد في الخليج العربي، أربع جزر تتحكم بالمدخل الشمالي لمضيق هرمز، ثلاث من الجزر تعود، لدولة الإمارات العربية المتحدة، وهي (أبي موسى، طناب الكبرى، طناب الصغرى)، والرابعة جزيرة (فرور) الإيرانية، وتتبع أهمية الجزر العربية الثلاث من أن المنطقة الفاصلة والمثبتة للمرور في مدخل الخليج العربي والتي تستخدمها السفن المتجهة إلى رأس الخليج، والمغادرة منه تقع في جزيرة (طناب الكبرى)، وجزيرة (فرور)، وتقع الممرات الأكثر عمقاً في المضيق نفسه في الجانب العربي، وقد ثبتت العلامات الخاصة بالمنطقة الفاصلة من قبل المنظمة البحرية الاستشارية بين الحكومات (أمكو) (1).

#### (The International Maritime Consultative, Organization, I M C O)

إن استراتيجية إيران تجاه مضيق هرمز، دفعها للقيام في عام 1971م لاحتلال الجزر العربية الثلاث (أبي موسى، طناب الكبرى، وطناب الصغرى)، وترفض أية وساطة أو تحكيم دولي، ولم يتغير موقف القيادة الإيرانية بعد تغير نظام حكم الشاه في شباط 1979م. الأمر الذي يعني صراحة أن المصالح والأطماع التوسعية الإيرانية في عهد الملالي لا تزال أكبر وأقوى بكثير من الشعارات في السياسة الخارجية الإيرانية. بيد أن التغير الذي طرأ على الوضع القانوني للملاحة في مضيق هرمز هو خضوعه لنظام المرور العابر الذي جاءت فيه الاتفاقية الأخيرة لقانون البحار لعام 1982م، بعد أن كان يخضع لنظام المرور البريء قبل هذه الاتفاقية، نظراً لكونه يوصل بين منطقتين اقتصاديتين خالصتين، ومستخدماً للملاحة الدولية، ومغطى بالبحرين الإقليميين لكل من سلطنة عمان وإيران، وبالتالي فإن المركز القانوني للمضيق، ينسجم وأحكام المادتين (37 و 38) (2)، من اتفاقية قانون البحار لعام 1982م، وهذا ما جاء منسجماً مع رغبة الأغلبية الساحقة لدول الخليج.

(1) خليل إسماعيل الحديثي، ((نحو موقف عربي موحد من مضيق هرمز))، مصدر سابق، ص62.

(2) المادة (37) من الاتفاقية الاخيره لقانون البحار لعام 1982م والتي سبق ذكرها .

المادة (38) من الاتفاقية تنص:- (1- تتمتع جميع السفن والطائرات في المضائق المشار إليها في المادة (37)، بحق المرور العابر الذي لا يجوز أن يعاقب، إلا أن المرور العابر لا ينطبق إذا كان المضيق مشكلاً بجزيرة للدولة المشاطئة للمضيق، وببر هذه الدولة ووجد في اتجاه البحر من الجزيرة طريق في أعالي



---

البحار أو طريق في منطقة اقتصادية خالصة يكون ملائماً بقدر مماثل من حيث الخصائص الملاحية والهيدروغرافية. 2- المرور العابر هو أن تمارس وفقاً لهذا الجزء حرية الملاحة والتحليق لغرض وحيد هو العبور المتواصل السريع في المضيق بين جزء من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة، وجزء آخر من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة. غير أن تطلب تواصل العبور وسرعته لا يمنع المرور خلال المضيق لغرض الدخول إلى دولة مشاطئة للمضيق أو مغادرتها أو العودة منها، مع مراعاة شروط الدخول إلى تلك الدولة. 3- يبقى أي نشاط لا يكون ممارسه لحق المرور العابر في أي مضيق خاضعاً لما في هذه الاتفاقية من أحكام أخرى منطبقة).

## الفرع الثاني وجهة النظر الأمريكية

تؤكد كل المؤثرات أن الطلب على النفط في تزايد مستمر، إذ بلغ إجمالي الطلب العالمي على النفط عام 1994م (68,1) مليون برميل يومياً، مقابل (67,1) مليون برميل ينتج يومياً عام 1993م وقد أصبح ضمان تدفق النفط في أعلى سلم الأولويات لعدد كبير من الدول من مختلف أرجاء العالم، وليس من المبالغة القول إن أي تهديد أو إعاقة للملاحة في الخليج العربي، سيكون لها انعكاساتها الاقتصادية في أماكن كثيرة من العالم.

فإذا أخذنا في الحسبان أن إنتاج الدول الخليجية من النفط والغاز خلال السنوات (1990 - 1995م) في حالة تزايد أو محافظ على مستوى الإنتاج لهذه الدول، (إيران، العراق، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين، السعودية)، وبموجب مؤثرات الإنتاج لمادتي النفط والغاز، يجدر بنا التذكّر أن الخليج العربي هو الممر الإجمالي الوحيد لصادرات النفط لكل من، (إيران، الكويت، قطر، الإمارات العربية المتحدة، البحرين)، وهو ممر إجباري لجزء كبير من صادرات النفط والغاز لكل من، (العراق، السعودية، وإيران)، أدركنا الدور الذي يلعبه هذا الممر المائي في تجارة النفط وفي الاقتصاد العالمي بشكل عام، ولهذا السبب وضعت كل من الدول العظمى رؤيتها الخاصة ومفهومها للأمن في الخليج العربي بما يتناسب مع مصالحها الحيوية من جهة، واستراتيجيتها الإقليمية والعالمية من جهة أخرى، وقد استطاعت الولايات المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية أن تحتل مكان بريطانيا وفرنسا في الشرق الأوسط، وفي منطقة الخليج العربي، ولأسباب جيواستراتيجية واقتصادية باتت هذه المنطقة تعتبر من أولويات السياسة الأمريكية الشرق أوسطية، لأنها تربح أكثر من 50% من رؤوس الأموال المستثمرة. ففي عام 1973م بلغت استثمارات الولايات المتحدة في نفط الخليج (2000) مليون دولار، بينما زادت أرباحها من هذه الاستثمارات عن (1500) مليون دولار، وقدر الخبراء تحويلات شركات النفط الأمريكي خلال الفترة ما بين (1973 - 1982م) بحوالي (6000) مليون دولار<sup>(1)</sup>.

وللتأكيد على الأهمية الاستثنائية لمنطقة الخليج العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، قال الرئيس الأمريكي الأسبق (جيمي كارتر)، في خطابه عن حالة الاتحاد، في 23 كانون الثاني 1980م، ما يلي:- (إن أية محاولة للسيطرة على الخليج تعتبر اعتداء على مصالح الولايات المتحدة الحيوية وسوف نصدّها بجميع الوسائل الضرورية بما فيها القوة العسكرية).

واعتبر (زبنغيو بريجنسكي) المستشار لشؤون الأمن القومي في إدارة الرئيس كارتر، (أن الخليج هو الحد الاستراتيجي المركزي الثالث بالنسبة للولايات المتحدة، وأن أهمية الخليج بالنسبة للولايات المتحدة استراتيجية عدا عن كونها اقتصادية)<sup>(2)</sup>.

ويبرر الخبراء الاقتصاديون ذلك بأن هذه المنطقة من العالم تحوي على (60%) من احتياطي النفط في العالم، أو ما يعادل (621390) بليون برميل من النفط، يضاف إليه (30500) مليون

(1) حسن العليكم، (مسألة الأمن القومي في الخليج، رؤية قومية)، مجلة الوحدة العربية، العدد 53، شباط 1989م، ص 109.

(2) Meed Vol . 24 - No - 1980, P 324.

متر مكعب من الغاز، ويرى الخبير الاقتصادي (روبن أندريسيان) أن الإدارة الأمريكية تدرك جيداً أنها إذا بسطت سيطرتها على مضيق هرمز، وهيمنت على الصادرات النفطية في منطقة الخليج العربي فإنها ستكون قادرة على التحكم بأدوار حلفائها ومنافسيها بهذه المادة الاستراتيجية<sup>(1)</sup>.

وللحيلولة دون تعرض المصالح الأمريكية للخطر، باتت الولايات المتحدة تعتقد أن أمن الخليج العربي يعني تكريس الوضع الراهن القائم على تفرد الولايات المتحدة بالهيمنة على هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم، ولذلك طورت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس كارتر، ما عرف (بمبدأ كارتر)، أو الإجماع الاستراتيجي، الذي يقول:- (بتطوير القوات الأمريكية حتى تتمكن بمفردها من القيام بالدفاع عن المصالح الغربية في الخليج العربي)، وانسجاماً مع هذا التوجه طورت الولايات المتحدة، قاعدة (دييغو غارسيا) في المحيط الهندي، ووسعت قواعدها في تركيا، ووضعت مخازن احتياطية للأسلحة في ((إسرائيل)).

لكن حرب الخليج الثانية لعام 1991م، أثبتت عدم قدرة الولايات المتحدة وحدها على الدفاع عن مصالح الغرب في منطقة الخليج العربي.

ولمواجهة الاشتراطات الجديدة لجأت الولايات المتحدة إلى إعادة النظر في انتشارها الاستراتيجي في المنطقة.

ومن جهة أخرى حدد (إدوارد جيرجيان) مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط، مفهوم الولايات المتحدة للأمن، في الخليج العربي في محاضرة ألقاها في فندق ميريديان هاوس في 2 حزيران 1992م، تحت عنوان:- (الولايات المتحدة والشرق الأوسط في عالم متغير) ، جاء فيها تحت عنوان (أمن الخليج العربي واستقراره) ما يلي<sup>(2)</sup>:-

((إن الجانب الرئيسي الثاني لسياستنا في الشرق الأوسط هو مصالحننا المشتركة في (أمن الخليج واستقراره)، ولكننا نعلم أن بلدان شبه الجزيرة العربية موجودة في جيرة خطيرة وأنها تواجه المخاطر على سيادتها واستقلالها. الاستقرار في الخليج أمر حيوي ليس فقط من أجل مصالحنا القومية نحن، بل من أجل الأمن الاقتصادي للعالم)).

وحدد مساعد وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، مرتكزات الأمن في الخليج العربي، من وجهة نظر الولايات المتحدة على النحو التالي:-

1- ضرورة اتخاذ الترتيبات الأمنية الجماعية بين دول مجلس التعاون الخليجي للدفاع عن المنطقة.

2- بيع الأسلحة لدول هذه المنطقة ضمن نطاق مبادرة الرئيس (جورج بوش)، لضمان مبيعات الأسلحة إلى دول الشرق الأوسط والخليج العربي.

3- الحفاظ على وجود بحري معزز في الخليج واتخاذ الترتيبات اللازمة لاستخدام المرافق اللازمة للقيام بعمليات التخزين المسبق لمواد ومعدات عسكرية حاسمة.

ويعتقد كثير من الخبراء أن البند الأخير من محاضرة (إدوارد جيرجيان)، يلقي الضوء على جانب هام من الدوافع الاستراتيجية للولايات المتحدة في منطقة الخليج والتي تتلخص في ما يلي:-

(1) حسن العليكم، مصدر سابق، ص110.

(2) مجلة (قراءات سياسية)، السنة الثانية، العدد الرابع، خريف 1992م، ص151 – 162.

أ- الحفاظ على الوضع الراهن في المنطقة.

ب- منع انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة.

ج- الحفاظ على التفوق النوعي ((لإسرائيل)).

#### 4- ضمان تدفق النفط باستمرار.

وعلى ضوء الخلل الذي أصاب القوات العراقية والإيرانية، في حربي الخليج الأولى والثانية، سيسود صراع بين قوى متوازية ومتساوية تقريباً الأمر الذي يعني ضمان موثوق قدم للولايات المتحدة في الخليج العربي، سواء على أرضه أو مياهه<sup>(1)</sup>.

وبعد حرب الخليج الثانية لعام 1991م، أصبحت الولايات المتحدة القطب الأوحده في الساحة الدولية بلا منازع بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، وهيمنتها على المنظمة الدولية لخدمة مصالحها وأهدافها، لقد استطاعت أمريكا من زيادة تأليب الرأي العام الدولي والإسلامي والعربي ضد العراق، والتشديد على تطبيق القرار رقم(661) في 6 آب 1990م الخاص بفرض الحصار الاقتصادي على العراق، وفق الفصل السابع من الميثاق، ليشمل كل شيء إنساني يمس الإنسان وحياته وكرامته الإنسانية.

لقد بقي تواجد الأساطيل الحربية والغواصات وحاملات الطائرات والقوات البرية في مياه الخليج العربي وأرض شبه الجزيرة العربية، بل وازداد بقيادة الولايات المتحدة، وتابعتها بريطانيا، وبدفع من الصهيونية العالمية ((إسرائيل)) من وراء الكواليس، تحت ذريعة حماية إمدادات ناقلات النفط لأمريكا وحلفائها الغربيون، وحماية أمن الخليج. بالوقت الذي تقوم فرق التفتيش التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالبحث عن أسلحة الدمار الشامل المزعومة في العراق، واستمر الحال في التفتيش دون العثور على شيء يذكر. وجاءت أحداث 11 أيلول 2001م، بضرب أمريكا في عقر دارها، لتطيف أمريكا ذرائع جديدة، هي مساعدة العراق لتنظيم القاعدة في أفغانستان، واشترائه في أحداث 11 أيلول، إضافة لامتلاكه أسلحة الدمار الشامل، وعدم تعاونه مع فرق التفتيش التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وفي تشرين أول والثاني 2001م غزت واحتلت أمريكا أفغانستان، وفي ربيع عام 2002م بدأ الرئيس (جورج دبليو بوش) بتعزيز الأساطيل الحربية والقوات الجوية والبرية في مياه وأراضي شبه الجزيرة العربية، والخليج العربي، وتسانده بريطانيا بقيادة (توني بليير) تحت ذرائع وحجج باطلة أشرنا لها أنفاً، تمهيداً لغزو العراق واحتلاله دون مسوغ قانوني أو أخلاقي، أو تخويل شرعي من الأمم المتحدة، والعراق يبرز تحت حصار اقتصادي ظالم طال كل شيء يمس حياة الإنسان الإنسانية، استمر لمدة ثلاثة عشر عاماً. وفعلاً غزت أمريكا وتابعتها بريطانيا العراق في 20 آذار، واحتلاله في 9 نيسان 2003م، ودمرت كل شيء، البشر والشجر والحجر، تحت ذرائع معلنة، وأهداف خفية غير معلنة... وجاءت سنوات ما بعد احتلال العراق، وقيام مجموعة مسح العراق للبحث عن أسلحة الدمار الشامل المخابراتية، برأسه (ديفيد كاي)، لتفتيش كل مكان في العراق دون أن تجد شيء يؤكد امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، وهذا ما تؤكد فعلاً في اجتماع أخير في مكتب (جورج تنت)، رئيس السي أي أيه، وبحضور نائبه (جون مكوغلن)، صباح يوم 23 كانون الثاني 2004م، حيث قال (ديفيد كاي):- أنه سيذهب ((بهدهو مثل أي رجل نبيل))، ونقل مراسل

(1) مجلة،(قراءات سياسية))، مصدر سابق، ص163.

الاستخبارات في رويترز (توبي زكريا) عن ديفيد كاي، قوله:- أنه أعلن عن ((عدم وجود مخزونات، (أسلحة دمار شامل) عراقية))<sup>(1)</sup>.

على الرغم أنه تبين صحة ذلك لاحقاً، هذا ما قاله (ديفيد كاي)، قبل مغادرته منصبه، واستلام خليفته (تشارلز دولفر) لإكمال مهمته في وقت لاحق من صباح نفس اليوم المذكور.

وقبل نهاية كانون الثاني 2004م، وصل (تشارلز دولفر) بغداد لقيادة مجموعة مسح العراق عن أسلحة الدمار الشامل، وواصل مهام عمله مع مجموعته لإكمال عملية البحث عن أسلحة الدمار الشامل، التي بدأها سلفه (ديفيد كاي)، وفي نيسان 2004م قدم (تشارلز دولفر) تقريره المكون من ألف صفحة تقريباً إلى مدير الاستخبارات المركزية الجديد، السي أي أيه، (بورتر غوس)، بعد ثلاثة أشهر على مغادرة (جورج تنت) لمنصبه.

وخلص التقرير:- ((إلى أن صداماً لم يكن يمتلك مخزوناً من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية، عندما قادت الولايات المتحدة غزو العراق في آذار 2003م، وأنه لم يكن لديه أي برنامج ناشط لإنتاجها)، وعندما سأل السناتور (إدوارد كنيدي) دولفر، في أثناء شهادته ما هي فرص أن تكون أسلحة الدمار الشامل لا تزال غير مكتشفة، رد قائلاً:- ((إن فرص العثور على أي مخزون كبير تقل عن خمسة بالمئة))<sup>(2)</sup>، ويؤكد جورج تنت، أن ذلك يبدو صائباً.

ويقول (جورج تنت) بكتابه، في قلب العاصفة، لقد أحدث عدد من القرارات والإجراءات المتخذة في أواخر خريف 2001م، وأوائل سنة 2002م، زخماً قائماً بنفسه، وأخبرني أحد كبار خبراء الشرق الأوسط، في السي أي أيه، مؤخراً عن اجتماع حضره في البيت الأبيض بعد بضعة أيام على 9/11، فقد أبلغه مسؤول كبير في مجلس الأمن القومي:- (أن الإدارة تريد التخلص من صدام).

وقال محللنا:- (إذا كنتم تريدون أن تلاحقوا صدام لتسوية الحسابات معه، فعلى الرحب والسعة. لكن لا تقولوا لي إن له صلة بهجمات 9/11، أو بالإرهاب إذ لا يوجد أي دليل يدعم ذلك. يجب أن يكون لديكم سبب أفضل)<sup>(3)</sup>.

ويقول (رتشارد هاس) مدير تخطيط السياسات السابق في وزارة الخارجية الأمريكية:- (إن (كوندي رايس)، أخبرته في تموز 2002م، بأن:- ((القرارات اتخذت))، وأن الحرب نتيجة حتمية ما لم يذعن العراق لكل مطالبنا)<sup>(4)</sup>.

نخلص إلى ذلك أن الإدارة الأمريكية، أقدمت على غزو واحتلال العراق، وهي تدرك جيداً أن لا صلة للعراق بأحداث 9/11، أو الإرهاب، أو امتلاك أسلحة الدمار الشامل. بل إن الهدف الرئيس لأمريكا، هو إسقاط نظامه الوطني، الذي تراه من وجهة نظرها أنه يهدد الكيان الصهيوني الغاصب، والسيطرة على ثرواته النفطية ..

وباحتلال أمريكا العراق سيطرت فعلياً على منابع النفط والغاز في العراق وشبه الجزيرة العربية، وعلى الخليج العربي وممراته البحرية، ولا تزال القوات الأمريكية جاثمة على أرض العراق، وأرض ومياه الخليج العربي، لغرض السيطرة على منابع النفط وحماية الإمدادات النفطية لها ولحلفائها الغربيون. فوجود أساطيلها البحرية وقواتها في المنطقة بات يهدد أمن

(1) جورج تنت، بالاشتراك مع بيل هارلو، ((في قلب العاصفة))، ترجمة عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، عام 2007م، ص416.

(2) جورج تنت، المصدر السابق، ص422.

(3) جورج تنت، مصدر سابق، ص318 – 319.

(4) جورج تنت، مصدر سابق، ص321.

الخليج العربي ودوله بما فيها إيران. بالوقت الذي تمارس فيه أمريكا وحلفائها الغربيون الضغط على إيران، تحت ذريعة امتلاكها الطاقة النووية للأغراض العسكرية، وكان لصدور قرار مجلس الأمن الدولي، الأخير في حزيران 2010م، القاضي بتشديد الحصار الاقتصادي على إيران، لعدم تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والدول (1+5)، لوقف برنامجها النووي، وهذا ما يدفع أمريكا للبقاء عسكرياً في منطقة الخليج العربي، تحت ذريعة حماية وتأمين مصالحها، إضافة إلى حماية الكيان الصهيوني، من خطر إيراني مزعوم، تردده الولايات المتحدة و ((إسرائيل)) دائماً.

ومن هنا نرى، أن أمن الخليج العربي سوف يبقى مهدداً، وغير مستقراً طالما بقي تواجد الأساطيل الحربية والقوات العسكرية بمختلف صنوفها الأمريكية والبريطانية وغيرها، في مياه الخليج العربي، وشبه الجزيرة العربية والعراق، وهذا بدوره سوف يعرض المنطقة للخطر عموماً، ويهدد أمن الممرات المائية العربية، ومضيق هرمز، وعرقلة الملاحة الدولية، على وجه الخصوص.

ولا بد من القول أن الأهداف الأمريكية غير المعلنة للحرب على العراق، معروفة للمتتبع لسياسة الإدارات الأمريكية المتعاقبة، ونواياها وأطماعها في منطقة الخليج العربي على وجه الخصوص والشرق الأوسط عموماً، وكما يلي:-

أولاً: احتلال منابع النفط في العراق والخليج العربي، وتعزيز وتثبيت موطن القدم لها في المنطقة لكونها تشكل ثالث احتياطي نفطي في العالم.

ثانياً: حماية الكيان الصهيوني ((إسرائيل))، من قوة العراق العسكرية والعلمية، ومنهجه الوطني والقومي الداعم لقضية الشعب الفلسطيني، والمناادي بتحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني من البحر إلى النهر وعاصمة القدس الشريف.

ثالثاً: إنشاء أنظمة ديمقراطية في المنطقة على غرار (الديمقراطية الغربية)، تصدير الديمقراطية المزيفة ذات الشعارات البراقة، تحت مسوغات حماية حقوق الإنسان وغيرها، وبذرائع وجود أنظمة عربية دكتاتورية، لا بد من إزالتها، وفي المقدمة منها النظام الوطني العراقي، وإقامة ((أنظمة ديمقراطية))، هزيلة تابعة لأمريكا، كما هو الحال في العراق بعد الاحتلال.

رابعاً: الولايات المتحدة تعود من جديد إلى شعار الاستعمار القديم (فرق تسد)، من خلال خلق الفتن الطائفية والمذهبية ضمن الدين الواحد والأديان الأخرى، وتعميق النزعات القومية والعرقية والعنصرية والأشنية في العراق بعد احتلاله وصولاً لتكريس التجزئة وتقسيمه كمرحلة أولى، وباقي دول المنطقة لاحقاً، وهذا ما تصبوا إليه ((إسرائيل)) وإيران الفارسية الصفوية، وما أكدته الأحداث بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، من صحة خطة ((كيسنجر)) وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، في أواسط السبعينات من القرن الماضي، بإنشاء (قوة التدخل السريع)، لاحتلال منابع النفط في الجزيرة العربية، وكذلك ما قاله:- الرئيس الأمريكي الأسبق ((ريتشارد نيكسون))، (بضرورة وجود الأساطيل الأجنبية وخصوصاً الأمريكية في الخليج العربي، وبشكل دائم وثابت في المنطقة للسيطرة على منابع النفط، والرد السريع على المخاطر والتهديدات المفاجئة)، في كتابه (الحرب الحقيقية) لعام 1980م.

لا بد من القول، إذن سوف تبقى الأساطيل الحربية الأجنبية، والأمريكية على وجه التحديد في مياه الخليج العربي وممراته المائية للسيطرة على منابع النفط وتأمين حماية ناقلات النفط لها



ولحلفائها الغربيون، لما تمثله هذه المنطقة من مخزون احتياطي نفطي عالمي مهم يحقق مصالحها الحيوية والاستراتيجية في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط.



## الفرع الثالث وجهة النظر الإسرائيلية للأمن في الخليج العربي

بعد اندلاع حرب الخليج الأولى، بين العراق وإيران في 4 أيلول 1980م، حاول الكيان الصهيوني ((إسرائيل)) استغلال الفرصة بانشغال العراق في الحرب دفاعاً عن أرضه ومقدساته، فقامت طائراته الحربية بضرب مفاعل تموز النووي المخصص للأغراض السلمية جنوب بغداد في 7 حزيران 1981م، في عملية أطلقوا عليها اسم (بابل)، وحاول الإسرائيليون الترويج للدور الذي يمكنهم أن يلعبوه في الدفاع عن مصالح الغرب والولايات المتحدة بشكل خاص.

ولقد كتبت صحيفة معاريف الإسرائيلية في 17 أيلول 1981م، ما يلي:-

((لا يوجد مكان آخر في الشرق الأوسط أهم من (الخليج الفارسي)، لحفظ التوازن بين العناصر المختلفة لسياستنا.. فهو منطقة غير مستقرة، للعالم الغربي فيه مصالح اقتصادية وسياسية واستراتيجية وحتى روحية كثيرة ومهمة.. إن حقول النفط مهمة بالنسبة لنا ولحلفائنا وهي مهددة بالخطر. إن هذه الدول شريك لنا على المدى الأوسع وليس كمصدر للنفط فقط))<sup>(1)</sup>.

وعندما التقى (إرنيل شارون) وزير الحرب في حكومة (مناحيم بيغن)، مع (ألكسندر هينغ) وزير الخارجية الأمريكي في حكومة الرئيس (دونالد ريغان)، وجرى اللقاء في واشنطن في نيسان 1981م، قال إرنيل شارون، معلقاً على مشروع الولايات المتحدة لنشر (قوات التدخل السريع)، للدفاع عن مصالحها النفطية في الخليج العربي:- ((ما حاجتكم إلى قوات للتدخل بوجود إسرائيل؟ نحن كل شيء في الشرق الأوسط ونستطيع الوصول إلى كل مكان...)). وقد تحدث المراسل العسكري لصحيفة هآرتس، في 3 نيسان 1981م، بصراحة عن الدور الذي يمكن أن تلعبه ((إسرائيل)) في الدفاع عن مصالح الولايات المتحدة في الخليج بقوله:- ((إنه في حالة هجوم مفاجئ على الخليج على الولايات المتحدة أن تطلب من ((إسرائيل)) التعاون الاستراتيجي معها للعمل بعيداً عن حدودها.. إذ أن قائداً عسكرياً أمريكياً يمكن أن يطلب من جيش الدفاع أو من أحد أسلحته، على سبيل المثال، الدفاع عن الكويت))<sup>(2)</sup>.

إن وقائع حرب الخليج الثانية على العراق لعام 1991م، وتجاهل الولايات المتحدة دور وخدمات ((إسرائيل))، جعل القادة الإسرائيليين وكتابها ومفكرها، الاستراتيجيين يتساءلون عن الدور المستقبلي ((لإسرائيل)) في الاستراتيجية الأمريكية (الشرق أوسطية)، بعد هذه الحرب، وتباينت الآراء في هذا المجال، وبينما أعتقد بعضهم أن دور ((إسرائيل)) في الاستراتيجية الأمريكية قد تغير أو انتهى، وتحدث آخرون عن استمرار دور ((إسرائيل))، ولكن في ضوء المتغير الجديد وهو حرص الولايات المتحدة على الدفاع عن مصالحها بنفسها بعيداً عن حروب الإنابة التي يقوم بها الآخرون لحسابها.

بيد أن الفترة ما بعد حرب الخليج الثانية، وما تلاها من أحداث وحصار اقتصادي ظالم على شعب العراق، وقيام فرق التفتيش التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعناصرها المخابراتية (الأمريكية - الصهيونية)، من تفتيش كل مكان في العراق تحت ذريعة امتلاكه أسلحة الدمار الشامل، ولم تجد شيء يؤكد ذلك؟ والقرار المفاجئ بسحب فرق التفتيش من العراق قبل نهاية شباط 2003م، تحت ضغط الرئيس الأمريكي السابق (جورج دبليو بوش)، على الوكالة الدولية

(1) صحيفة معاريف الإسرائيلية، في 17 أيلول 1981م.

(2) صحيفة هآرتس الإسرائيلية، في 3 نيسان 1981م.

للطاقة الذرية، دون إعطاء الفرصة لفرق التفتيش لإكمال مهامها التفتيشية؟ بهدف شن الحرب على العراق ..

وهذا ما حدث فعلاً بقيام الولايات المتحدة وتساندها بريطانيا، بغزو العراق في 20 آذار واحتلاله في 9 نيسان 2003م، تحت ذريعة ومسوغات باطلة للأهداف المعلنة للحرب، والتي قالها (جورج بوش الابن)، ولكن الحقيقة للأهداف العدوانية هي خلاف ذلك؟ وهذا ما يؤكد لنا حرص أمريكا للدفاع وحماية مصالحها بنفسها، من خلال احتلال العراق وبقاءها فيه لحد الآن وبقاء وتواجد أساطيلها الحربية وقواتها على مياه وأرض الخليج العربي، لأحكام قبضتها وسيطرتها على منابع النفط وحماية الإمدادات النفطية لها ولحلفائها الغربيون من جهة رئيسية، والضغط على إيران وتشديد الحصار الاقتصادي عليها تحت ذريعة امتلاكها السلاح النووي وتطويره للأغراض العسكرية، من جهة ثانوية أخرى ...



## الفرع الرابع وجهة النظر الروسية لأمن الخليج

إن الحديث عن أطماع روسيا للوصول إلى المياه الدافئة في الخليج العربي كثير، يضاف إلى ذلك أن روسيا لا تستطيع أن تتجاهل هذه المنطقة الحيوية من العالم حيث تتصارع قوى كثيرة للسيطرة عليها، وبالتالي التحكم بالاقتصاد العالمي، وأن للرؤية الروسية محددات، وهي الآتي:-

أولاً: أجواء عدم الثقة بالسياسة الروسية منذ مطلع القرن العشرين وقناعة روسيا الحالية، وقبلها الاتحاد السوفيتي السابق، بأن عوامل كثيرة تجعل دول الخليج العربي تخشى من التأثير الروسي عليها.

ثانياً: إدراك روسيا أنها لا تستطيع أن تغير الواقع الحالي القائم على هيمنة الولايات المتحدة واحتكارها آلية صنع القرار الدولي بصدد أمن الخليج العربي، وأنها استخدمت مجلس الأمن الدولي كأداة لخدمة هذا الغرض.

ثالثاً: حرص روسيا الحالية والاتحاد السوفيتي السابق على مصالحه الحيوية خصوصاً على ضوء قرب الخليج العربي من الأراضي الروسية.

رابعاً: الدور الذي لعبته الولايات المتحدة وحليفاتها في الترويج لما يعرف بالخطر السوفيتي، وانسجاماً مع هذه الحوادث وضع الاتحاد السوفيتي السابق مفهومه الخاص لأمن الخليج العربي، بعد أن أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق، ((جيمي كارتر))، مفهومه الخاص الذي عرف (بمبدأ كارتر).

وفي 10 كانون الأول 1980م، أعلنت موسكو ما يعرف باسم (مبدأ بريجنيف)، الذي ألقاه الرئيس السوفيتي الأسبق، ((بريجنيف))، في كلمة أمام البرلمان الهندي، وفيما يلي نص بنوده:-

1- عدم إقامة قواعد عسكرية أجنبية في منطقة الخليج العربي وعلى الجزر المتاخمة له وعدم وضع أسلحة نووية أو أسلحة تدمير شامل في هذه المنطقة.

2- عدم استخدام أو التهديد باستخدام القوة ضد بلدان الخليج وعدم التدخل في شؤونها.

3- احترام وضع عدم الانحياز الذي اختارته دول الخليج وعدم جرها إلى التكتلات العسكرية.

4- ضمان استخدام الممرات البحرية بين دول الخليج وباقي أنحاء العالم، وعدم خلق أية عقبات أو أخطار أمام التبادل التجاري.

ونجد أن مبدأ ((ميخائيل غورباتشيف))، الرئيس السوفيتي السابق، الذي أعلن في نيسان 1986م يقر بالمصالح الأمريكية في الخليج العربي، ويطلب بالاعتراف بالمصالح السوفياتية هناك من جهة، ويسعى لتقليص التواجد الغربي في المناطق المتاخمة لحدوده.

إلا أن المتغيرات الدولية التي طرأت، وهي انسحاب الاتحاد السوفيتي السابق من أفغانستان عام 1989م، وحرب الخليج الثانية على العراق عام 1991م، وانهيار الاتحاد السوفيتي، واستقلال عدد من جمهورياته في نهاية عام 1991م، وما بعدها أخلّ بالتوازن الدولي، وظهور الولايات المتحدة كقطب أوحده في الساحة الدولية بلا مناس، وهذا دفعها للهيمنة على المنظمة الدولية والتحكم في مصير العالم من خلال سيطرتها المطلقة على مجلس الأمن الدولي.

لقد واصلت أمريكا الضغط وتشديد الحصار الاقتصادي على العراق ليشمل كل شيء يمس الإنسان وحياته، إضافة لآتهامه بامتلاك أسلحة الدمار الشامل، وتعاونه مع تنظيم القاعدة في أفغانستان، واشترآكه في أحداث 11 أيلول 2001م، بضرب أمريكا، وعدم تعاونه مع فرق التفتيش التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وغيرها من الحجج والذرائع الباطلة، لهذه الحجج والمبررات دفعت أمريكا إلى زيادة حجم أساطيلها الحربية وقواتها في الخليج العربي، وشبه الجزيرة العربية، لتحقيق أهدافها المعلنة والخفية لشن الحرب على العراق، وأخيراً قرار الرئيس الأمريكي السابق (جورج دبليو بوش)، ويسانده رئيس الوزراء البريطاني (توني بليز)، غزو العراق واحتلاله بين 20 آذار – 9 نيسان 2003م، للسيطرة على ثرواته النفطية ومنابع نفط دول الخليج العربي، لتحقيق مصالحها الاستراتيجية في منطقة الخليج العربي بشكل خاص، والشرق الأوسط عموماً..

إن الموقف السوفياتي سابقاً لا يختلف عن الموقف الروسي الحالي في جوهره من حيث، النظرة لتواجد الأساطيل الأمريكية والغربية في منطقة الخليج العربي ..



## الفرع الخامس وجهة النظر العربية الخليجية للأمن في الخليج العربي

إن الهاجس الأمني يراود دول الخليج العربي، وتترك هذه الدول أنها تعاني من نقص شديد في مكونات القوة، وخصوصاً في مجال الطاقة البشرية، وبالتالي لا تستطيع فرادى مواجهة التهديدات الأمنية الخارجية.

وقد تأكدت هذه المحاولات عام 1971م، عندما احتلت إيران جزر (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبي موسى)، وعندما رفضت الدول الخليجية اقتراح حكومة (محمد رضا بهلوي) شاه إيران عام 1976م، إنشاء حلف عسكري دفاعي بين دول المنطقة، اضطرت بعض الدول خصوصاً المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، لتعزيز الروابط مع بعض الدول العربية خصوصاً مصر.

وبسقوط شاه إيران في شباط 1979م، وبدخول القوات السوفياتية أفغانستان في كانون الأول 1979م، واندلاع الحرب العراقية – الإيرانية، في أيلول 1980م، بدأت دول الخليج العربي تبحث عن إطار ووسيلة تمكنها من تنسيق جهودها الأمنية، وهكذا نشأ مجلس التعاون الخليجي، في أيار 1981م، وأعتبر مجلس التعاون ، (الأمن في الخليج العربي)، من أولى مهامه، وأنه كل لا يتجزأ من أمن واستقرار المنطقة، وهو مسؤولية دول المنطقة كافة.

وقد تضمن هذا الإعلان رداً غير مباشر على محاولات الولايات المتحدة إدخال دول الخليج ضمن منظومات دفاعية، لكن مواقف دول الخليج العربي لم تكن متطابقة فيما يتعلق بوجود الأساطيل الأجنبية، فقد طلبت بعض الدول الخليجية حماية عسكرية لنافذاتها النفطية<sup>(1)</sup>.

وفي آب 1990م، بدأت أزمة الخليج الثانية، والتي أحدثت هزة كبيرة في بعض المفاهيم الأمنية لدى دول الخليج العربي، وقد كتب الكثير في هذا المجال.

لكن خير دليل على التباين في مواقف الدول الخليجية في نظرتها تجاه مفهوم الأمن، هو ما قاله أمين عام مجلس التعاون الخليجي، والذي حدد فيه أربع مستويات من الأمن، وعلى النحو التالي:-  
أولاً: المستوى الخليجي، ويستند إلى بناء قوة خليجية رادعة، والمقصود هنا بالطبع درع الخليج.

ثانياً: المستوى العربي، وذلك من خلال إعلان دمشق الذي يضمن تواجد قوات مصرية وسورية في منطقة الخليج.

ثالثاً: المستوى الإقليمي، الذي يؤكد ضرورة المشاركة الإقليمية، وخصوصاً إيران في الترتيبات الأمنية.

رابعاً: المستوى الدولي، الذي يرحح أهمية المنطقة إلى أنها تشكل أكبر مخزون استراتيجي للنفط، ومن هذا المنطلق، من الضروري تواجد قوات أمريكية وأوروبية غربية في المنطقة.

وكشفت التقارير وجود تباين في وجهات النظر لدى دول مجلس التعاون الخليجي، فيما يتعلق بالأمن، فبينما رفضت الكويت وسلطنة عمان، الاقتصار على المستوى العربي لحل الأزمة،

(1) Sepher Zabih, Iran,s Policy To wards The Parsian Gulf. International Journal of Middle East Studies, Vol ,17. 1976, P. 351.

وطالبتا بضرورة تأمين حماية أمريكية وأوروبية غربية، فيما سارعت بعض دول المجلس لإيجاد ترتيبات دفاعية منفردة مع الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية الغربية، وبالمقابل تدعو بعض الدول الخليجية، وخصوصاً دولة الإمارات العربية المتحدة إلى ضرورة تسريع المصالحات العربية - العربية، وعودة العراق إلى الصف العربي<sup>(1)</sup>.

وبعد حرب الخليج الثانية لعام 1991م، وخلال عقد التسعينات من القرن الماضي، بدأت بعض الدول العربية الانفتاح نحو العراق تدريجياً بغية عودته إلى الصف العربي.

ولكن أفراد الولايات المتحدة كقطب أحادي في الساحة الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، وهيمنتها على الأمم المتحدة، ومجلس الأمن الدولي، بشكل خاص، دفعها للضغط وتشديد الحصار الاقتصادي واستمراره على العراق لإضعافه اقتصادياً وعسكرياً، وفي الوقت الذي تقوم فرق التفتيش التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمتضمنة بعض العناصر المخبرانية الأمريكية، للبحث عن أسلحة الدمار الشامل المزعومة في العراق، في حين تعزز أمريكا أساطيلها الحربية وقواتها في منطقة الخليج العربي، وجاءت أحداث 11 أيلول 2001م، بضرب أمريكا من قبل تنظيم القاعدة في أفغانستان، لترد أمريكا بغزو واحتلال أفغانستان قبل نهاية العام نفسه.

وفي الوقت الذي فيه تكيل أمريكا اتهاماتها الجديدة للعراق، بعلاقته مع تنظيم القاعدة، واشتراكه في أحداث 11 أيلول، إضافة إلى عدم تعاونه مع فرق مفتشي الأسلحة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وغيرها من الاتهامات والذرائع والحجج الباطلة.

في حين تقوم أمريكا وتساندها بريطانيا، بزيادة أساطيلها الحربية وقواتها في منطقة الخليج العربي، تمهيداً لغزو العراق.

وهذا ما حدث فعلاً بقيامها بغزو واحتلال العراق ما بين 20 آذار - 9 نيسان 2003م، لتحقيق أهدافها المعلنة والخفية بالحرب على العراق، ولا تزال قواتها جاثمة على أرضه، وأساطيلها الحربية وقواتها في مياه الخليج العربي وأرضه لحد الآن، للسيطرة على منابع النفط في المنطقة التي تشكل ثالث احتياطي نفطي في العالم بشكل خاص، وعلى الشرق الأوسط عموماً.

\* \* \*

(1) صحيفة الاتحاد، في 7 أيلول 1991م.

## الخاتمة

بعد أن تطرقنا للبعد الأمني والاستراتيجي والتاريخي للممرات المائية العربية وموقف القانون الدولي بشأن حرية الملاحة الدولية في الممرات المائية بالخليج العربي والبحر الأحمر، وأشرنا إلى التحديات الأمنية التي تتعرض لها هذه الممرات على ضوء مصالح دول الجوار الإقليمي، والدول العظمى الأخرى، واستراتيجياتها الإقليمية والعالمية.

ولا بد من الإشارة إلى بعض الاستنتاجات:-

أولاً: أن أمن الممرات المائية العربية جزء لا يتجزأ من أمن الدول العربية المطلة عليها بشكل خاص، والوطن العربي بشكل عام، وقد أكدت الوقائع التاريخية قديماً وحديثاً أن التهديدات لأمن الممرات المائية العربية كانت مقدمة لتهديدات أكبر، وهذا ما حدث باحتلال العراق، ولربما لمناطق أخرى في الوطن العربي مستقبلاً.

ثانياً: لن تستطيع الدول العربية منفردة الدفاع عن هذه الممرات المائية سواء كانت لأسباب مرتبطة بالقوة البشرية، أو بالإمكانات الاقتصادية أو بالجانبين معاً ..

ثالثاً: أن العلاقات الباردة والمتشجعة أحياناً بين بعض الدول العربية المطلة على الممرات المائية العربية سواء بسبب خلافات الحدود، والنظرة القطرية الضيقة أو ما شابه ذلك يجعل بعض هذه الدول مضطراً للبحث عن دعم خارجي، ما يلبث أن يتحول إلى مصدر تهديد لأمن هذه الممرات ..

رابعاً: إذا كان الأمن بمفهومه الأشمل يعني إمكانية تطوير هذه الممرات المائية، واستثمارها لمصلحة تطور ورفاهية الدول المطلة عليها، فهذا يقتضي حقاً ضرورة إعادة النظر في أولويات كل دولة من الدول المطلة على الممرات المائية العربية، والتعاون المثمر معاً لتحقيق ذلك ..

خامساً: بعد الأحتلال الأمريكي للعراق والسيطرة على منابع النفط في المنطقة، وفي الوقت الذي لا تزال فيه الأساطيل الحربية والقوات الأمريكية جاثمة على أرض العراق وأرض ومياه دول الخليج العربي. فإن تهديد أمن الممرات المائية العربية أصبح حقيقة واقعة وملموسة، وكذلك الحال التهديد الإسرائيلي لأمن البحر الأحمر، ولا بد من الإجماع العربي لمعالجة هذه التهديدات، ونستطيع أن نحدد بعض الاستنتاجات الملموسة التي يمكن أن تطبق في البحر الأحمر، وأخرى في الخليج العربي.

## الاستنتاجات

### 1) في البحر الأحمر

أ- أن البحر الأحمر، هو بحيرة عربية، ومن حق الأمة العربية المطالبة بجعل هذه البحيرة منطقة (أمنة)، خالية من أساطيل الدول الأجنبية لضمان حرية الملاحة الدولية الآمنة لدول المنطقة والعالم عموماً.

ب- ما يزال مصدر التهديد الأول لأمن البحر الأحمر حالياً من ((إسرائيل))، إضافة إلى تواجد الأساطيل الحربية الأمريكية والغربية في المنطقة ثانياً، ولا بد من وجود إجماع عربي لمعالجة هذا التهديد.



- ج- ضرورة احتواء الوضع الراهن في إرتيريا لما فيه مصلحة الوطن العربي، ضمن إطار الجامعة العربية، ومواجهة المشاكل التي تحدث مع أشقائها العرب بروح أخوية.
- د- وضع خطة عربية شاملة لتنمية الممرات المائية، تشمل تعميق وتوسيع قناة السويس، وتطوير خليج العقبة وباب المندب اقتصادياً، لأن المصالح العربية المشتركة لا بد أن تقرض بالضرورة تقارباً سياسياً.

## (2) في الخليج العربي

- أ- إن اتفاقية قانون البحار الأخيرة لعام 1982م، حسمت الموقف في الملاحة والمرور في مضيق هرمز، وهو حق (المرور العابر)، وهذا يضمن حق الملاحة البحرية الدولية لدول المنطقة والعالم.
- ب- إن مصدر التهديد الحقيقي للأمن في الخليج العربي ينحصر في تواجد الأساطيل الحربية الأمريكية والغربية في المنطقة أولاً، وإيران ثانياً، ولا بد للدول العربية من طريقة لمعالجة ذلك؟ دون الإضرار بمصالحها ..
- ج- لا بد من إجماع عربي موحد لتفعيل معاهدة الدفاع العربي المشترك، لحماية أمن الخليج العربي الذي يمثل أمن الأمة العربية ..
- د- حل الخلافات الثنائية بين بعض الدول الخليجية خصوصاً خلافات (الحدود)، والخلافات الطارئة بين الدول العربية عموماً ضمن إطار الجامعة العربية، دون الاستعانة بأية دولة أجنبية.
- هـ- على جميع الدول العربية ضمن إطار الجامعة العربية المطالبة بكل الوسائل لإخراج الأساطيل الأمريكية والغربية من مياه الخليج العربي، وتحويله إلى (منطقة أمنة)، بعيدة عن الصراعات الدولية، لما يحقق الأمن لدول المنطقة، وضمان حرية الملاحة الدولية الآمنة ..

## مصادر البحث

أولاً: المصادر العربية

أ) الكتب

- 1- محمد بن أبي بكر، عبد القادر الرازي، ((مختار الصحاح))، دار الفكر، دمشق، بلا تاريخ.
- 2- روبرت مكنمارا، ((جوهر الأمن))، ترجمة، يونس شاهين، الدار المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، عام 1970م.
- 3- حمد سعيد الموعد، ((الصهيونية، تعليم الحقد، قراءة في تشكيل العقل الصهيوني))، دار الملتقى، قبرص، عام 1993م.
- 4- نور الدين حاطوم وآخرون، ((تاريخ العصور الحديثة))، وزارة التربية، دمشق، عام 1948م.
- 5- لوتسكي، ((تاريخ الأقطار العربية الحديثة))، دار التقدم، موسكو، عام 1977م.

ب) المجلات

- 1- حسن محمد الطاهر، ((الأمن القومي العربي، مدخل نظري))، شؤون عربية، حزيران عام 1993م.
- 2- خليل الشقاقي، ((المواجهة في الخليل، خيارات الحرب وآثارها))، مجلة قراءات سياسية، العدد الأول، عام 1991م.
- 3- الفريق الأول محمد فوزي، ((واقع الأمن القومي العربي))، مجلة الوحدة، العدد/ 88، كانون الثاني 1992م.
- 4- محمود عزمي، ((السيطرة على البحر الأحمر ضرورة استراتيجية))، شؤون فلسطينية، العدد/ 66، حزيران عام 1977م.
- 5- حمد سعيد الموعد، ((استراتيجية إسرائيل تجاه مصر))، مجلة الأرض للدراسات الفلسطينية، تشرين الثاني عام 1981م.
- 6- عمر زكي عباس، ((الوضع القانوني لخليج العقبة ومضايق تيران))، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد/ 13، عام 1957م.
- 7- دكتور قصي كامل صالح شبيب، ((أهمية مضيق باب المندب في التاريخ العربي الحديث والمعاصر))، مركز الدراسات والبحوث اليمنية، صنعاء، عام 1994م.

- 8- شريف إبراهيم، ((في العلاقات الاستراتيجية بين العرب وأفريقيا))، مجلة الوحدة، العدد/ 97، تشرين الأول عام 1992م.
- 9- المختار مطيع، ((قضية الصومال والنظام العالمي الجديد))، مجلة الوحدة، العددان/ 101 و 102، شباط - آذار عام 1993م.
- 10- عبد الخير محمد عطا الله، ((صفحات من النضال العربي ضد الاستعمار البرتغالي في الخليج))، مجلة الموقف العربي، العدد/ 19، عام 1978م.
- 11- حمد سعيد الموعد، ((استراتيجية إسرائيل والصهيونية تجاه دول الحزام المحيط))، مجلة الأرض للدراسات الفلسطينية، بيسان، عام 1982م.
- 12- حسن مكي، ((الحركات الثورية في أفريقيا ومستقبل القرن الإفريقي))، مجلة قراءات سياسية، العدد الثالث، السنة الثانية، تموز عام 1992م.
- 13- حسن معلوم، ((الاستراتيجية الإسرائيلية في أفريقيا))، مجلة الوحدة العربية، العدد/ 97، تشرين الأول عام 1992م.
- 14- ملكورين، مغيث الدين وأبراهام، ((صياغة السياسة الخارجية في الشرق الأوسط، التأثيرات المحلية على السياسة في مصر، العراق، إسرائيل))، مترجم إلى اللغة العربية، بدون ذكر اسم المترجم، مركز الدراسات فتح، دمشق، عام 1982م.
- 15- خليل إسماعيل الحديثي، ((نحو موقف عربي موحد من مضيق هرمز))، مجلة المستقبل العربي، العدد/ 89، لعام 1980م.
- 16- عبد القادر عرابي، ((المجتمع الدولي في ضوء المتغيرات الدولية))، المستقبل العربي، العدد/ 147، ايار 1991م.
- 17- حسن العليكم، ((مسألة الأمن القومي في الخليج، رؤية قومية))، مجلة الوحدة العربية، العدد/ 53، شباط 1989م.
- 18- مجلة قراءات سياسية، العدد/ 4، السنة الثانية، خريف 1992م.
- 19- المجلة الأمريكية للقانون الدولي، الملحق الصادر في نيسان 1929م.

#### (ج) الصحف

- 1- صحيفة هتسوفيه الإسرائيلية، 3 نيسان 1978م.
- 2- صحيفة هآرتس الإسرائيلية، 14 ايار 1969م.
- 3- صحيفة معاريف الإسرائيلية، 26 نيسان 1974م.

- 4- صحيفة معاريف الإسرائيلية، 12 شباط 1975م.
- 5- صحيفة الأهرام [المصرية]، 12 نيسان 1973م.
- 6- اللواء الدكتور جمال مظلوم، مقالة ((الدور الإسرائيلي في احتلال جزر حنيش))، صحيفة الاتحاد، 27 شباط 1992م.
- 7- اللواء الدكتور جمال مظلوم، مقالة ((أبعاد الصراع اليمني الإرثيري حول جزر البحر الأحمر))، صحيفة الاتحاد، 16 آذار 1996م.
- 8- صحيفة هآرتس الإسرائيلية، 25 ايار 1990م.
- 9- صحيفة هآرتس الإسرائيلية، 23 ايار 1995م.
- 10- صحيفة معاريف الإسرائيلية، 17 أيلول 1981م.
- 11- صحيفة هآرتس الإسرائيلية، 3 نيسان 1981م.
- 12- صحيفة الاتحاد ، 7 أيلول 1991م.

ثانياً: المصادر الأجنبية

(أ) الكتب والصحف

1. See Ora. Young political Dioconlinuities in the international System. Taken by Ian Richard Regional politics and World order San Franisco, W. H. Freeman. 1973.
2. W. M. S. Lipman, Foreign policy, Shield of the Republic Boston, Little Hill, 1943.
3. David Ross, the Red Sea, Anoccean in the Making Natrual History, Vol 85, No, 7. August \ September 1976.
4. Mohammad Ali Madoun, Bartering cultures palmyra and the Silk Road. Translated in to English by H. S. Mawed Damascus. 1997.
5. H. R. Kennely. Abrief Geographical study of Bays and Estuaries the coasts of which Belong to Different States, U. N Document, Al conf 13\15 Nov. 1997 the U. N. conference of the sea law, 1958.
6. M.Bar Zohar, the Armed Brophet, London, 1946.
7. Abba Eban, Voice of Israel London, Faberand Faber, 1959.
8. Chaim Hetzog. The Arab Israel, Wars. Arms and Armour press, London, Meiborm, 1982.
9. Kennette Love. Suez Twice, the Foruth War, New York, Me Qraw Hill, 1969.
10. Ahmad Shukairy, Territorial and Historical Waters in international Law, Research center, P.L.o, Beirut, 1967.
11. Colin legum and Haimshaked, eds. Middle East contemporary survey, New York, Holomes and Meter publishers, 1978.
12. Richard. M. Nixon, the Real War. On Lining paper, New York, Warmer books, 1980.

13. Sepher Zabih, Iran,s Policy To wards the Parsian Gulf.  
International Journal of Middle East Studies, Vol, 17- 1976.

14. Jeune Afrique, 15 – 5 – 1978.

15. Meed Vol, 24 – No – 1980.

\* \* \*

## محتويات البحث

4.....	المقدمة.....
6.....	المبحث الأول: أمن الممرات المائية العربية والأهمية الاستراتيجية لها.....
7.....	المطلب الأول: الأمن ودلالاته، وأمن الممرات المائية.....
11.....	المطلب الثاني: الأهمية الاستراتيجية للممرات المائية.....
21.....	المبحث الثاني: البعد التاريخي لتهديد الممرات المائية العربية والملاحه فيها.....
25.....	المطلب الأول: أطماع الدول الغربية والامبراطورية العثمانية.....
31.....	المطلب الثاني: أطماع إسرائيل في البحر الأحمر.....
38.....	المطلب الثالث: الممرات المائية والقانون الدولي.....
41.....	المبحث الثالث: الأساطيل الأجنبية قبل وبعد حروب الخليج وتباين وجهات النظر.....
43.....	المطلب الأول: تواجد الأساطيل الأجنبية بعد حروب الخليج واحتلال العراق.....
45.....	المطلب الثاني: تباين وجهات النظر المختلفة للدول الأجنبية والعربية الخليجية.....
59.....	الخاتمة.....
61 .....	مصادر البحث .....

\* \* \*